الخلاف النحوي في الأسماء عند تقي الدين النيلي(من علماء ق٧هـ) وركن الدين الأستراباديِ(ت٧١٥هـ) في شرحيهما على الكافية لابن الحاجب دراسة موازنة

أ.د. فالح حسن كاطع الأسدي
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
Dr.falih1970@yahoo.com

الباحثة: زينب مكي عاصي
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
Alhawraazainab12345@gmail.com

الكلمات المفتاحية: النحو ، الخلاف ، الأسماء، موازنة ، النيلي ، الأستراباديِ، الكافية ، ابن الحاجب.

كيفية اقتباس البحث

الأسدي، فالح حسن كاطع، زينب مكي عاصي، الخلاف النحوي في الأسماء عند تقي الدين النيلي(من علماء ق٧هـ) وركن الدين الأستراباديِ(ت٧١٥هـ) في شرحيهما على الكافية لابن الحاجب دراسة موازنة،، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The grammatical disagreement in names according to Taqi al-Din Al-Nili (From the scholars of the 7th century AH) and Rukn al-Din al-Astarabadi (T. 715 AH) in their commentaries on al-Kafiya by Ibn al-Hajib, a balancing study

Prof. Dr. Falih Hassan Katia Al-Asadi
Department of Arabic language
College of Education for Human Sciences

Researcher Zainab Makki Assi
Department of Arabic language
College of Education for Human Sciences

Keywords : grammar , disagreement, names, balance, alniyli ,al astrabadi, Al-Kafiyah, Ibn al-Hajib

How To Cite This Article
Al-Asadi, Falih Hassan Katia, Zainab Makki Assi, The grammatical disagreement in names according to Taqi al-Din al-Nili(From the scholars of the 7th century AH) and Rukn al-Din al-Astarabadi (T. 715 AH) in their commentaries on al-Kafiya by Ibn al-Hajib, a balancing study ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2025,Volume:15,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Grammatical disagreement is one of the topics that contributed to the enrichment and development of grammar. Given its importance in the grammatical lesson, I sought to trace the issues of grammatical disagreement in names between two major commentaries from the seventh and eighth centuries AH, namely: Al-Tuhfa Al-Shafiyya fi Sharh Al-Kafiyya, by Taqi Al-Din Al-Nili-, and Al-Basit in Sharh Al-Kafiyya. By Rukn Al-Din Astraabadi, In view of the differences between the two commentators in presenting issues of grammatical disagreement, and that

they were not at the same pace in the two commentaries, we often find that there are controversial issues mentioned by Al-Astarabadi that were not mentioned by Al-Nili. We may find otherwise, but it is few, because Al-Astarabadi more than presented controversial issues, adding more than Indigo in many places, Sometimes, controversial issues are presented in the two commentaries, and we may find that one of them supports an opinion and refutes the other. The researcher noticed that the second suffices in presenting controversial issues and mentioning the opinions of grammarians about them. Other times, we find that the two commentators mentioned the same controversial issue and differed in the place of weighting and choosing the opinions of grammarians. The last two are the focus of our attention, and for this reason I proceeded to study a balance between them, and I detailed the statement on the issues of nouns in which there was disagreement, while stating our grammatical opinion, supporting that with grammatical evidence and arguments. This study required dividing the research into issues, which I started with an introduction and ended with a conclusion.

ملخص البحث

يعد الخلاف النحوي من الموضوعات التي أسهمت في إثراء النحو وتطوره، ونظرًا لأهميته في الدرس النحوي عمدتُ على تتبع مسائل الخلاف النحوي في الأسماء بين شرحين كبيرين من القرنين السابع والثامن الهجريين، وهما: التحفة الشافية في شرح الكافية ، لتقي الدين النيلي، والبسيط في شرح الكافية ، لركن الدين الأستراباديِ ، ونظرًا لاختلاف الشارحين في عرض مسائل الخلاف النحوي، وأنَّها لم تكن على وتيرة واحدة في الشرحين، وكثيرًا ما نجدُ أنَّ هناك مسائل خلافية وردت عند الأستراباديِ لم يرد ذكرها عند النيلي،وقد نجد خلاف ذلك وهو قليل ؛لأنَّ الأستراباديِ أكثرَ من عرض المسائل الخلافية فزاد على النيلي في مواضع كثيرة، وأحيانًا يرد عرض المسائل الخلافية في الشرحين وقد نجد أنّ أحدهما يؤيّد رأيًا ويفنَّد الآخر، وقد لاحظت الباحثة أنَّ الثاني يكتفي في عرض المسائل الخلافية ويذكر آراء النحويين فيها ، وأحيانًا أخرى نجد أنّ الشارحين قد ذكرا المسألة الخلافية نفسها واختلفا في موطن الترجيح والاختيار لآراء النحويين ، والأخيران هما موطن عنايتنا ، ولأجل ذلك عمدت على دراسة موازنة بينهما ، وقد فصّلتُ القول في مسائل الأسماء التي اختُلف فيها ، مع بيان رأينا النحوي معضدة ذلك بالأدلة والحجج النحوية،وقد استدعت هذه الدراسة إلى تقسيم البحث على مسائل ، صدرتها بمقدمة وأنهيتها بخاتمة، وقد عرضت المسائل بحسب أسبقية إيرادها في كتابي الشارحين.

المقدمة

الحَمْدُ لله ربِّ العَالَمِينَ ،والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَى أَشْرَف الأَنْبِيَاء والمرسَلِين، حبيب إله العَالَمِين أبي القاسم محمد المصطفى، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين ، أمَّا بعدُ :

فيعدّ النيلي أحد أقطاب القرن السابع الهجري ، إذ شهِدَت حركة التأليف في هذا القرن تقدّمًا كبيرًا في بعض المدن الإسلامية ، وكان لمدينة الحلة أثرٌ كبير في النهضة الثقافية والفكرية وتقدّم الوعي العلمي، وكان النيلي أحد أعلامها ، أمَّا الأستراباذي فيعدُّ من علماء القرن الثامن الهجري، إذ اتسعت ثقافته وأحاط بمختلف العلوم منها النحو والصرف والمنطق والفقه والكلام والأصول، حتى لقب بالعالم بالمعقولات، وأثناء دراستي لهذين الشرحين وجدتُ أنَّ الشارحين اختلفا في عرض مسائل الخلاف، إذ نلاحظ أنَّ الأستراباذي يعرض الآراء النحوية للنحويين مع ذكر الحجج والاستدلالات التي استدّل بها النحويون ومناقشة كل ذلك إلَّا مواضع قليلة، بينما النيلي كان مقتضبًا في شرحه ، إذ لم يطل أو يفصل في جميع مواضعه، وكان موقفهما من ذلك الخلاف أما اختيار الرأي أو ترجيحه ، وتفنيد الآراء الأخرى وتضعيفها مع إبطال الحجج التي استند عليها الطرف المخالف ،وهذا كان ديدن الأستراباذي في أغلب مواضع الخلاف، أو يردا عرض الخلاف من دون اختيار أو ترجيح ، فعزمت حينئذٍ على دراسة مواطن الخلاف في الأسماء عند الشارحين ، واتبعت في ذلك المنهج الوصفي المقارن، واعتمدت في دراستي على كتاب التحفة الشافية بتحقيق الدكتور إمام حسن حسن الجبوري، وقد أشرت في بعض الجزئيات إلى النسخة الثانية بتحقيق أبي الكميت محمد مصطفى الخطيب؛ ليكون البحث أكثر دقة ، أما كتاب البسيط فاعتمدت على نسخة المحقق الدكتور حازم سليمان الحلي ، وقد انهيت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها، واتبعتها بقائمة المصادر والمراجع.

المسألة الأولى : اقتران خبر (إنَّ) المكسورة بالفاء الرابطة :

من المسائل النحوية التي أجازها النحويون هي دخول الفاء الواقعة في جواب الشرط على خبر المبتدأ ، عند تضمن المبتدأ معنى الشرط ، ويشترط في المبتدأ مواضع حتى يصلح دخول الفاء على خبره ،ومن تلك المواضع: أن يكون المبتدأ اسما موصولا مع وجود الظرف أو الفعل في صلته، وقد نصَّ عليها ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) بقوله: ((وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف، أو النّكرة الموصوفة بهما، مثل (الّذي يأتيني، أو في الدّار، فله درهم)، و (كلّ رجل يأتيني، أو في الدّار، فله درهم)))[١]، وقال بعد ذلك :((و (ليت) و (لعلّ) مانعان بالاتّفاق))[٢]، أي إنَّ ليت، ولعل عند دخولهما على المبتدأ المتضمن معنى الشرط، يمنعان من دخول الفاء على خبرهما نحو(ليت أو لعل الذي يأتيني فله كذا)؛ والسبب عند من يرى أنَّهما يحولان الكلام

المتضمن معنى الشرط من باب الخبرية إلى معنى الإنشاء ، فيفقد المبتدأ والخبر المشابهة للشرط والجزاء ليصحّ دخول الفاء على الخبر[٣].

أمَّا مدار الخلاف الذي أشار إليه الشارحان هو (إنَّ) المكسورة الهمزة أيصحّ دخول الفاء على خبرها إذا كان اسمها موصولًا، وقد تضمن الشروط التي عول عليها النحويون، أم تمنع من دخول الفاء كـ(ليت، ولعل)؟،وهذا ما نبّه عليه الشارحان بناءً على ما نصّه ابن الحاجب ((وألحق بعضهم (إنّ) بهما))[٤]، وقال في الأيضاح:((وفي دخول إنَّ خلاف بين الأخفشِ وصاحبِ الكتاب))[٥].

فهم في ذلك على مذهبين :

المذهب الأول: وهم المانعون، إذ يرون عدم جواز دخول الفاء في خبر (إنّ) المشبهة بالفعل،وقد سلط النيلي الضوء على المانعين، ونسبَ الرأي إلى سيبويه(ت١٨٠هـ)، إذ يقول:((ألحق بعضهم(إنَّ) بليت ولعلَّ في امتناع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور إذا دخلت (إنَّ) عليه؛ نحو:(إنَّ الذي يأتيني فله درهم)،ونعني ببعضهم : سيبويه ؛ فإنَّه لا يجيز مثل هذه المسألة))[٦].

وقد تمسك المانعون بالحجج التي تُعضد قولهم ، وتقوي رأيهم ، مفادها أنَّ (إنَّ) والشرط متنافيان، وهذا ما عوَّل عليه النيلي عند شرحه، وكان مؤيدًا للمنع مثلهم، إذ يقول:((وحجته : أنَّ (إنَّ) تُحقق الإيجابَ وتؤكّده، والشرط بابه الإبهام الذي يجوز أنْ يقعَ ، و(إنَّ) لا تقع، فبينهما ـ أعني:(إنَّ) والشرط تناف وتدافعٌ ، أو لأنَّ (إنَّ) لها صدر الجملة، ولذلك لم يجمع بينهما وبين لام الابتداء؛ لاقتضاء كل منهما صدر الكلام، والشرط كذلك، فيحصل التدافع، وإذا لم تدخل على الشرط لم تدخل على ما أشبهه ، وهذا هو الجواب الحقُّ العامُّ لجميع المسائل المذكورة هنا))[٧].

أمَّا الأسترابادي فقد أورد مذهب المانعين من دون أن ينسبه إلى سيبويه، إذ قال: ((واختلف في (إنَّ) فأجاز بعضُهم دخولَ الفاءِ في خَبرِهَا، عِندَ دخولِ إنَّ عليهما، ومنعَ بعضُهم))[٨].

وقد نصَّ على جزء من الاستدلال، الذي فصَّل فيه النيلي على منعهم من دخول الفاء في الخبر

قائلا:((واستدلَّ المانِعُ عليهِ بأنَّ حرفَ الشرطِ لاتدخُلُ عليهِ (إنَّ) فكذلكَ لا تدخلُ على ما يُشبِهُهُ))[٩].

المذهب الثاني: وهم المجوزون، وقد نسبه النيلي إلى الأخفش(ت٢١٥هـ)، مع ذكر ما احتجَّ به ،إذ يقول:((والأخفش يجوز ذلك ، واحتجَّ بالسماع والقياس ، أمَّا السماع فقوله تعالى : ﴿ إِنَّ

الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[١٠] وبقوله تعالى:﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[١١]،وأمَّا القياس فحرف (إنَّ) لا يُغير معنى الابتداء، فلذلك يعطف على موضعه بالرفع، وخبر(إنَّ) يحتمل الصدق والكذب، كما أنَّ ما بعد الفاء كذلك))[١٢].

وقد ذكر الأستراباذي استدلال المجوزين نفسه الذي ذكره النيلي مع عدم نسبته إلى الأخفش إذ قال:((واستدل المجوّز بوجهين: أحدُهما: أنَّ (إنَّ) لا تغيرُ معناهما بل تؤكّدُهُ وَكَما لا يَمْتَنِعُ دخول الفاءِ على خَبَرِهما قبلَ دخولِ (إنَّ) عَلَيْهِما لم يمتنعْ دخولها على خَبَرِهِمَا بعد دخولِ (إنَّ). والوَجْهُ الثاني: الأستعمالُ، نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[١٣]وَ كَقَولِهِ تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[١٤]، وغير ذلك))[١٥].

وقد ناصر الأستراباذي مذهب المجوزين عند دخول الفاء في خبر(إنَّ) واستحسنه، على النقيض مما ذهب إليه النيلي، وقد أجاب عما استدل به النيلي، بقوله:((وَهَذَا المذهبُ أَقْرَبُ إلى الحقِّ، والجوابُ عمَّا تَمَسَّكَ بهِ الأوّلونَ، أَنَّ حُكْمَ الشيءِ لا يجبُ أَنْ يكونَ حكمَ شِبْهِهِ مِنْ جميعِ الوُجُوهِ))[١٦].

و على المذهب الأول فقد ذكر النيليّ ردود أصحابه، على ما احتجَّ به أصحاب المذهب الثاني من السماع، وكانوا متأولين إعراب الفاء في الآيتين السابقتين،حتى تُستبعد من كونها الفاء الرابطة المقترنة بالخبر، إذ قال:((واحتج أصحاب سيبويه عن الآيتين بأمرين: أحدهما: أنَّ الفاء عاطفة جملة على جملة ، وخبر (إنَّ) في الآية الأولى محذوف؛ لطول الكلام؛ ولدلالة اللفظ عليه، وفي الآية الثانية: إنَّ الخبر قوله:﴿ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ ﴾وبه تم الكلام، وقوله: ﴿فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ جملة معطوفة على جملة ، وثانيهما : أنَّ الفاء زائدة ،وهو : باطل؛لأن سيبويه لايرى زيادتها، فكيف يحتج له بما يناقضُ مذهبه؟))[١٧]، ولم ينصّ على ذلك الأستراباذي.

أمَّا إعرابها عند الأخفش، فيرى النيلي أنَّ الزيادة ووقوعها جوابًا كلاهما يردان عنده ، إذ يقول : ((أمَّا الأخفش فيرى زيادة الفاء ، فيتم الأمر له في كونها : إمَّا زائدة وإمَّا جوابًا ، وكلاهما يقول به، وقد حكى الأخفش : زيادتها عن العرب، قالوا : (زيد فوجد)؛ أي : زيد وجد))[١٨]، وقال أيضًا:((وحكى الأخفشُ: (زيدُ فمنطلق)،قالوا : ويجوز أن تكون الفاء جوابًا لما في هذا المقدّر من التنبيه؛ لأنك لما قلت:هذا زيد، كأنَّك قلت: تنبَّه فهو منطلق))[١٩].

وممن تبنى الجواز مذهبًا له هو السيرافي(ت٣٦٨هـ)، وقد أشار إليه النيلي بقوله: ((قال أبو سعيد : والجمل كلُّها يجوز أن تكون أجوبتها بالفاء ؛ نحو: (زيد أبوك فقم إليه)؛ لأنَّ كونه إياه سببٌ وعلَّة في القيام إليه))[٢٠]، وهذا ما لم يشر إليه الأستراباذي أيضًا.

ومما سبق يتضح أنَّ النيلي كان مؤيدًا للمانعين ، متخذًا ما عزاه إلى سيبويه أساسًا في الحكم ،

ورأى أنَّ الأخفش هو من جوَّز ذلك، ويظهر أنَّ سبب تصنيفه للمذهبين بناءً على ما نقله من المصنف عند شرحه في الأيضاح[٢١]،في حين نجد الأستراباذي قد أيَّد المجوزين، ولم ينقله عن الأخفش؛ لأنَّه قد تنبه إلى قضية في بالغ الأهمية إذ أوقعت النيلي في الوهم، وهو أنَّ النحويين قد أشاروا إلى أن سيبويه هو من أجاز دخول الفاء على خبر (إنَّ)، وأن الأخفش هو من منع ذلك إذ صرح الأستراباذي قائلًا:((واعلم أنَّ الضرير وابن الخباز أوردا أنَّ سيبويه أجاز دخول الفاء في خبرهما بعد دخولِ (إنَّ) عَلَيهما، ومنعَ الأخفشُ، وأورد بعضُهُم عكسَ ذَلِكَ ومنهم ابن الحاجب))[٢٢].

وما أشار إليه الأستراباذي نجده عند أكثر النحويين كالسيرافي[٢٣]، وابن يعيش(ت٦٤٣هـ)[٢٤] والرضي(ت٦٨٦هـ)[٢٥]، وغيرهم[٢٦]، ذكروا بأنَّ سيبويه هو من أجاز ذلك، والأخفش منعه، وكانوا مؤيدين لمذهب سيبويه وما ذكروه عن سيبويه هو الحقُّ؛ لأن سيبويه قد أشار إلى الجواز بقوله:((وسألته[٢٧] عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء ها هنا والَّذي يأتيني بمنزلة عبد اللَّه، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبد اللَّه فله درهما؟ فقال: إنَّما يحسن في الَّذي لأنه جعل الآخر جواباً للأوَّل، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ها هنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان. وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد اللَّه له درهمان غير أنَّه إنما أدخل الفاء لتكون العطّية مع وقوع الإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك. فهذا جزاء وإن لم يجزم، لأنَّه صلة)) [٢٨] .

وقد عضَّد كلامه بأمثلة نحوية وشواهد قرآنية تعزز على صحَّة الجواز عنده ، إذ يقول :((ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان... ومثل ذلك:﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾[٢٩] وقال تعالى جدُّه: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾[٣٠]ومثل ذلك : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾[٣١]))[٣٢].

اضف إلى ذلك دليلًا آخرًا يؤكد على جواز دخول الفاء على الخبر عند سيبويه، هو أنَّ ابن الحاجب نفسه بعد أن ذكر الخلاف قد أشار في الإيضاح عند شرحه للمفصل بأن هذا((كُله بحثُ المتأخرين، والظاهر أنَّه مبنيٌ على نقل الزمخشري، وقد أوضحه معللا في غيرِ المفصل، وهو بعيدٌ من جهة النقل والفقه، أمَّا النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه))[٣٣].

أمَّا تحقيق القول في كلام الأخفش فإنَّه يلاحظ منعه دخول الفاء في خبر المبتدأ عند عدم تضمن المبتدأ معنى الشرط، وعندما لم يحمل على المواضع التي يصحّ دخول الفاء على خبرها ، وحينئذٍ يظهر منه الجواز عند توفر الشروط ، وقد استشهد بآيات قرآنية يحمل فيها رأيه على الجواز من تلك المواضع التي يصح دخول الفاء في خبرها، و أمَّا (إنّ) فقد مثل لها بآية قرآنية تفصح عن جوازه لدخول الفاء في خبرها، إذا كان اسمها موصولًا، وليس المنع كما قيل عنه ، وقد فسرت رأيه من دلالة ما نصَّ عليه قائلًا: ((قوله ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾[٣٤] [وقوله] ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾[٣٥] ليس في قوله ﴿فَاقْطَعُوا ﴾ و﴿فَاجْلِدُوا﴾ خبر مبتدأ؛ لان خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء... فأما قوله ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾[٣٦]فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ، لان "الذي" اذا كان صلته فعل جاز ان يكون خبره بالفاء نحو قول الله عز وجل ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾[٣٧] ثم قال ﴿فَأُوْلَائِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾[٣٨]))[٣٩].

وعليه أنَّ الأستراباذي كان محقًا عند ترجيحه لمذهب المجوزين ، وأن ما قرره المجوزون هو الرأي الحق، وهو الأقرب إلى الصحة بدليل وروده في القرآن الكريم، كما في الآيات التي صرّح بها سيبويه ، وهو مذهب الغالبية من النحويين[٤٠].

المسألة الثانية: إعراب الضمير المتصل بـ(لولا)

من المسائل النحوية التي استوقفت النحويين والشارحين،هي اتصال الضمير بـ(لولا)، إذ يرون أنَّ الأصل هو مجيء ضمير الرفع منفصلًا عنها، لكنهم لايبطلونها حين اتصال الضمير بها ، إذ يرون أن ذلك واردٌ في كلام العرب ، لكنَّ الأولى وروده منفصلًا، وهذ ما أجمع عليه النحويون [٤١]، ماعدا المبرد إذ يرى أنَّ من الخطأ اتصال الضمير بها ، إذ يقول:((والذي أقوله أن هذا خطأ لا يصلح، إلا أن تقول: لولا أنت، كما قال عز وجل: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٤٢] ومن خالفنا فهو لا بد يزعم أن الذي قلناه أجود))[٤٣]، وفي كلامه نظر كما سيتضح، وأمَّا وصفه هذا الاستعمال بالخطأ فغير صحيح ولو وصفه بالقلة لكان أقرب للصحة.

قال الرضي:((والصحيح وروده ، وإن كان قليلًا))[٤٤]، وهذا ما أشار إليه الشارحان بأنَّ ذلك واردٌ عن العرب، قال النيلي:((وروي عن الثقات ذلك ، وأنشد:

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى بأَجْرامِهِ من قُلةِ النّيقِ مُنهَوي[٤٥]

والنيق : الجبل ، وأنشد أيضا لعمرو بن أبي ربيعة:

أوَمَتْ بكَفيْها مِنَ الهَوْدَجِ لولاكَ هذا العامَ لم أحْجُجِ[٤٦]))[٤٧].

وقد نصَّ على ذلك الأستراباذي مستشهدا بالبيت الأول الذي استشهد به النيلي، ناسبًا ذلك إلى يزيد بن الحكم ،إذ قال:((اعلمْ أَنَّ الضَّمِيرَ إذا وَقَعَ بَعْدَ لولا وعَسَى ، فالشَّائِعُ الكَثيرُ أنْ

يُقالَ: لولا أنتَ وَلولا أنا، وعَسَيْتُ وعسيتَ، ... وقد روي عن العربِ لولاكَ ولولاي وعساكَ وعسايَ وعليه قولُ يزيدَ بنِ الحكمِ: فكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى بأَجْرامه من قُلّةِ النّيقِ مُنهَوي

وعليه أيضًا قولُ الآخرِ : **يا أبتَا عَلَّكَ أَو عَسَاكَا**(٤٨)

واللغةُ الأولى هيَ الوجهُ؛ لأنَّ ما بَعدَ لولا مرفوعٌ بالابتداء، فالمُضْمَرُ الواقِعُ بعدَها يجبُ أنْ يكونَ مرفُوعًا مُنْفَصِلًا ... واللغةُ الثانيةُ وإنْ كَانَتْ قليلةً لكنَّها مرويةً عن الثِّقاتِ، فَوَجَبَ توجيهُهَا))(٤٩).

أمَّا منشأ الخلاف النحوي الذي أثاره النحويون لـ(لولاي)، و(لولاك)، فيعود بطبيعته إلى اختلافهم في إعرابهم لهذا الضمير،على الرغم من قبولهم التركيب ، وهو ما استدعى الشارحين إلى أن يفصّلا القول فيه وأن يشيرا إلى ما انقسم عليه النحويون حين إعراب الضمير وهم فيه على مذاهب :

المذهب الأول : يرى أصحابه أنَّ لولا حرف جر ،والضمير المتصل مجرور بها، وهو مذهب سيبويه(٥٠)، ومذهب البصريين من النحويين(٥١)، وهذا ما أكَّد عليه الشارحان ، قال النيلي : ((والياء في (لولاي) والكاف في (لولاك)عند سيبويه في موضع جرٍّ، و(لولا) عنده : حرف جر))(٥٢)،وقد ذكر ذلك الأستراباذي أيضًا، ناسبًا الرأي إلى البصريين ،إذ يقول:((وقال سيبويه ومن تابعهُ من البصريينَ: الضميرُ بعدَ لولا في محل الجرِّ بلولا ، وهي حرفُ جرٍّ هاهنا))(٥٣).

وقد ذكرا أن سبب جعلها حرف جر عند سيبويه أنها تتنزل منزلة (لدن) بأنها ناصبة لـ(غدوة)، في حين مع غيرها تخالفها في الإعراب ، إذ تجر الأسم بعدها ، فكذلك (لولا)(٥٤).

وقد اضاف النيلي استدلالين آخرين على أنَّ سبب جعلها حرف جر أنَّها تتنزل منزلة (لات) بأنها عاملة في المعرفة عند اتصالها بالـ(حين) فكذلك (لولا) تعمل حين أتصالها بالضمير ،وكذلك أنَّها بمنزلة تاء القسم بأنها جارة للفظ الجلالة فقط(٥٥)، وهذان الاستدلالان لم ينص عليهما الأستراباذي ، بينما نجده قد استدل مع النيلي بحرفيتها على أنَّها جارة ، كـ(كاف التشبيه ، ومنذ ومذ ، وحتى ، ولام الجر) فأنّه حين يعملن في المظهر الجر يختصن به ، ولهن حكم آخر مع المضمر(٥٦).

أمَّا حجة من دافع عن مذهب سيبويه ، فقد نصَّ النيلي عليها قائلا: ((واحتجوا لسيبويه بأنَّ تغيير (لولا) أقل من تغيير الضمير الذي بعدها ؛ لأنَّ الضمير الواقع بعد (لولا) يتعدد ويرتقي إلى اثني عشر مضمرًا فتغيير المضمر يؤدي إلى اثني عشر تغييرًا، وتغير (لولا) يؤدي إلى تغير واحد، والتغير خلاف للأصل ، وكلما قلَّت مخالفة الأصل كان أولى))(٥٧).

والحجة نفسها قد أشار لها الأستراباذي، ولم يزد على ما ذكره النيلي ، إذ قال :((ثُمَّ الذي استُدِلَّ عَلَيه، أنَّ التغييرَ إمَّا أنْ يكونَ في نفسِ لولا وعسى أو فيما يقعُ بعدهُما ، والأولُ أولى، لأنَّا لو جَعَلنا التغييرَ فيما بَعدَهُما لَكثُرَ التغييرُ لكونِ هذه الضمائر مُتعدِّدَةً تبلُغُ اثني عشرَ، ولو جعلنَا التغييرَ فيهما لَكَانَ ذلك تغييرًا يسيرًا ، ولا شَكَّ أنَّ التغييرَ اليسيرَ أولَى من التغيير الكثيرِ))[٥٨].

المذهب الثاني : يرى أصحابه أنَّ ضمير الجر المتصل بـ(لولا) في محل رفع ، وأنَّ لولا حرف ابتداء، وهذا مذهب الأخفش، والكوفيين[٥٩]، قال النيلي:((أمَّا الأخفش فيرى أنَّ الياء والكاف في موضع رفع ، وقد أوقعوا ضميرا المجرور موقع الضمير المرفوع ،وكذلك الضمير بعد(عسى) في موضع رفع استصحابا للحال الكائنة مع الظاهر في المضمر))[٦٠].

أمَّا ما أورده الأستراباذي حين بيان مذهب الأخفش ، فهو كسابقه ، إذ يقول : ((فقال الأخفش

ومن تابعَهُ: إنَّ الضميرَ بعدَ لَولا في موضعِ الرَّفعِ بالابتداء على ما كان عليه لو كان مظهرًا، فهُوَ وإنْ كان صورتُهُ صورة المجرور ، لكنَّهُ في موضِعِ الرفعِ إلّا أنَّه حُمِلَ المرفوعُ على المجرورِ))[٦١].

أما حجة هذا المذهب بأن تغيير الضمائر وإن كان كثيرًا ، فهو مستعمل ، وأنَّ تغيير(لولا) مخالف للاستعمال، وحجة الأخفش الأخرى، أنَّه قد يقع ضمير الرفع موقع المجرور، أو المنصوب مستشهدا بنحو:(ما أنا كأنت) وغيره، وقد بيَّن النيلي ذلك بنصه((قال: وهذا أولى من تغير (عسى) و(لولا) ؛ فإنَّ المضمر المرفوع قد وقع موقع المجرور نحو: ما أنا كأنت ومررت بك أنتَ وضربته هو، فهو تأكيد للمضمر المنصوب في ضربته ، وهو مرفوع ، فقد وقع موقع المنصوب))[٦٢].

وقد ذكر الأستراباذي أيضًا سبب حمل الأخفش ضمير الرفع على المجرور أو المنصوب ، قائلًا

:((لأنَّ التغييرَ في العامل نادرٌ، والتغييرُ في الضمائر كثيرٌ من ذلكَ ، تأكيدُ المجرور والمنصوب بالمرفوع ، ووقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم: مَا أَنا كَأَنتَ))[٦٣].

أمَا تأييد الشارحين لأيٍّ المذهبين ، فيظهر أنَّ النيلي قد ذهب إلى المذهب الأول، وهو مذهب البصريين، بدليل استنكاره عما احتجّ به أصحاب الأخفش ، وحجَّتهم بأنَّ قالوا :((لو كانت (لولا) حرف جر لوجب أن تتعلق بالفعل))[٦٤].

وقد ردّهم النيلي بقوله: ((وأمَّا قولهم : لو كانت لولا حر جرّ لتعلقت بفعل، قلنا : يجوز أن تتعلق بما بعدها كما في (رُبَّ) ، ولا بعد في ذلك كما تتعلق (إذا) بجوابها، ويجوز أن لا تتعلق بشيء وإن كانت حرف جر، ألا ترى أن الكاف في قولك: كأنَّ زيدًا قائم، حرف جر ، ولذلك فتحت (أنَّ) بعدها ولم تتعلق بشيء ،مع عملها في موضع أن))[٦٥].

وقال أيضًا منكرًا ما جاء به المعترضون:((فإن قلت الكاف في (كأن) كالكاف في(كذا)، وكالكاف في (كأين)[٦٦]قد ركبت مع الكلمة وصارت كجزء منها، قلت: هذا ليس بحق؛ إذ لو كانت مركبة مع (أن) كتركيبها مع (كذا) و(أي) ، لما أفادت معنى التشبيه ، كما لم تفده في (كذا وكأين) وقد أفادته فلا تركيب؛ إذ كان التركيب من شأنه أن يحدث معنى ثالثًا غير المعنى المفهوم من كل واحد من أجزاء المركب ، وهذا شأن التركيب الذي يجعل الجزأين جزءًا واحدًا، وكذلك قولك : (خرجت فإذا به قائما) فالباء : جارة ولم تتعلق بشيء، والتقدير : خرجت فإذا هو قائمًا. وكذلك قولهم : (بحسبك زيد) لا تعلق لهذه الباء))[٦٧].

أمَّا استنكار النيلي من جهة أخرى ، فأنَّه قد أنكر ما جاء به أصحاب المذهب الثاني، وهو مذهب الأخفش ، بأن ما احتجَّ به الأخفش نحو (ما أنا كأنت) بأنه قد وصف بالشذوذ[٦٨]، وأمَّا(مررت بكَ أنتَ) بأن الضمير فيه جيء به لضرورة الانفصال إذ نصَّ عليه بقوله:((وأَما قوله:(مررت بكَ أنتَ) فإنَّما فصله لتعذر ما يتصل به مع أنَّه تأكيد ، فأرادوا أن يفرقوا بين التأكيد والبدل؛ فإنَّه لو كان بدلًا لقالوا:((مررت بك بك) بإعادة العامل))[٦٩]، فالضمير الذي جيء به ، لم يقع موقع الضمير المجرور المنفصل وإنما وقع موقع الضمير المجرور المتصل مع عامله .

بينما الأستراباذي قد استحسن مذهب الأخفش بقوله: ((فكانَ أقربُ المذاهِبِ مذهب الأخفشِ))[٧٠]، وقد أنكرَ جواب النيلي قائلًا :((وقد أُوردَ عليهِ بأَنَّ لولا لو كانَ حرفَ جرٍّ لَزِمَ أنْ يُوجَدَ ثُمَّ فِعْلٌ أو شِبْهُهُ لِيَتَعَلَّقَ بهِ ، ولكنَّه ليسَ كذلِكَ. وأُجيبَ أنَّه ليس بلازمٍ ، فإنَّه يقعُ ابتداءً من غيرِ مُتَعَلِّقٍ ،نحو: بِحسبِكِ زيدٌ، وهلْ من أَحدٍ في الدَّارِ؟ ورُدَّ هذا الجوابُ، بأنَّ الجارَّ زائِدٌ فيما ذكرتُم فلا يحتاج إلى متعلَّقٍ ، وليسَ لولا كَذلِكَ))[٧١].

و الملاحظ أنَّ (لولا) تشبه حرف الجر الزائد والأصلي، فأشبهت الأول من حيث عدم احتياجها إلى متعلق ، لذلك قال فيها ابن هشام:((يسْتَثْنى من قَوْلنَا لَا بُد لحرف الْجَرّ من مُتَعَلق سِتَّة أُمُور أَحدهَا الْحَرْف الزَّائِد كالباء وَمن... الثَّانِي لَعَلَّ فِي لُغَة عقيل ... وَالثَّالِث لَوْلَا فِيمَن قَالَ لولاي ولولاك ولولاه على قَول سِيبَوَيْهِ إِن لَوْلَا جَارة للضمير فانها أَيْضا بِمَنْزِلَة لَعَلَّ فِي أَن مَا بعْدهَا مَرْفُوع الْمحل

بِالِابْتِدَاءِ...))[٧٢].

وقد أشبهت الثاني من حيث إنَّ لها معنى، لذلك أطلق عليها ، حرف الجر الشبيه بالزائد[٧٣]، فهي مجرورة اللفظ مرفوعة المحل على الابتداء، ويمكن ردّ المذهب الذي أيّده الأستراباذي وهو المذهب الثاني من أوجه :

١ـ أنَّ سيبويه قد وصف من حمل الرفع على الجر بالرداءة ؛لعدم جواز الفصل بينهما عند إسناد (لولا)لضمير المتكلم، إذ نصَّ عليه بقوله:((ولا يستقيم أن تقول وافق الرفعُ الجرَّ في لولاي، كما وافق النصبُ الجرّ حين قلت: معك وضربَك؛ لأنك إذا أضفت إلى نفسك اختلفا، وكان الجر مفارِقاً للنصب في غير الأسماء. ولا تقل: وافق الرفعُ النصبَ في عساني كما وافق النصبُ الجر في ضرْبَك ومعك، لأنهما مختلفان إذا أضفت إلى نفسك كما ذكرتُ لك، وزعم ناس أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفع، جعلوا لولاي موافقة للجر، وني موافقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجه رديء لما ذكرت لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر، وقد يوجَّه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجَد غيره. وربما وقع ذلك في كلامهم))[٧٤].

وقد وضَّح السيرافي ما أراده سيبويه بقوله : ((أراد سيبويه بهذا الاحتجاج أنه لو كان الرفع محمولا على الجر في لولاك لفصل بين اللّفظين في المتكلم فقيل: لولاني، كما فعل في النصب حين وافقه الجرّ في معك، وضربك، ثم خالفه في معي، وضربني))[٧٥].

٢ـ أنَّ حمل الضمير على الضمير يرد في المنفصل ، وقد وصف ابن الحاجب ما جاء به الأخفش بالضعف ؛ لأنه لا يرد ضمير جر منفصلًا وإنَّما يجيء به متصلًا:((وليسَ ما ذهبَ إليه بقويٍّ، أمَّا قياسهُ على ما أنا كأنتَ فضعيفٌ لقلة استعماله وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيبويه فإنّهُ كثير ، وأمَّا وقوعُ المرفوعِ موقعَ المجرورِ في قولِهم : مررتُ بكَ أنتَ فضعيفٌ لأمرينِ : أحدهما أنَّه لم يقعْ موقعَ ضميرٍ آخرَ إذ لا ضميرَ منفصلَ للجرِّ ،والآخرُ أنَّه موضع ضرورة إذ لا يمكن إلا كذلك ، وأمَّا وقوع المرفوعِ موقع المنصوب فليفرقوا بين التأكيد وبين البدل فإذا قالوا : ضربتهُ إيَّاهُ كانتْ بدلًا وإذا قالوا : ضربتُهُ هو كانَ تأكيدًا فصار إنَّما وقعَ هذا الموقع ضرورة للفرق بين البدل والتأكيد، فبقى قول سيبويه سالما))[٧٦]، وهذا الرأي قد أثاره النيلي كما أسلفنا ذكره سابقا.

٣ـ أنَّ حمل الضمير على الضمير واردٌ في الضرورة ، وكونهما من باب واحد من حيث الإعراب، وليس من جهتين مختلفتين، قال ابن عصفور:((وهذا الذي ذهب إليه الأخفش فاسد ؛

لأنَّ وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل لا يجوز إلَّا في ضرورة شعر نحو قوله [من البسيط]:

وما عَلَيْنا إذا ما كُنتِ جارَتَنا ألاَّ يُجاوِزنا إلاَّكِ دَيَّارُ[٧٧]

يريد : إلَّا إياكِ ، فأوقع ضميرَ النصبِ المتصل موقع ضمير المنفصل، فإذا كان وضع المتصل موضع المنفصل قبيحًا مع أنهما من قبيل واحد من جهة أنَّهما للنصب، فالأحرى إذا كانا من بابين مختلفين، وذلك بأن يكون المتصل ضمير خفض والمنفصل الذي وقع موقعه في موضع رفع))[٧٨]

المسألة الثالثة: إعراب أسماء الأفعال :

بعد أن بين الشارحان أنَّ أسماء الأفعال هي أسماءٌ، وأنَّ معناها أو مسمياتها بلفظ الفعل ، وأنَّ استدلالهما على الاسمية بالتنكير والتعريف ودخول التنوين عليها، وهذا ما يفتقر إليه الفعل، وكذلك وقوع هذه الأسماء في موقع الفاعل والمفعول، وغير ذلك[٧٩]،بعد ذلك تعرضا لقضية أخرى انقسم النحويون على أثرها إلى مذاهب ، ألا وهي هل لهذه الأسماء محل من الإعراب ؟ فاستعرض الشارحان آراء النحويين على مذهبين :

المذهب الأول : إذ يرى أصحابه أنَّ اسم الفعل مصدر منصوب بفعل مضمر، وقد نسب إلى المازني(ت٢٤٨هـ)[٨٠]،قال النيلي : ((وموضع هذه الأسماء نصب؛ لأنَّها عبارة عن لفظ الفعل، فأشبهت المصادر النائبة عن الفعل ، يدل على ذلك : أنَّ رويدًا إذا كان مصدرًا معربا منصوبًا، فمعناه بمعنى (رويد) المبني))[٨١].

وقد أشار الأستراباذي إلى هذا المذهب بقوله : ((ثُمَّ اعلمْ أنَّ للنحويينَ في إعراب أسماءِ الأفعالِ مذهبينِ: أحدُهما: أن يكون في محل النصبِ على المصْدريّةِ))[٨٢].

المذهب الثاني : يرى أصحابه أنَّ اسم الفعل في محل رفع على الابتداء ، وأنَّ خبره قد سد مسده فاعل اسم الفعل ، قال النيلي:((وزعم بعضهم أنَّ موضع هذه الأسماء رفعٌ بالابتداء، وقد سد فاعلُها مسد الخبر؛نحو قولك:(أقائم أخواك؟)))[٨٣].

وهذا قد أورده الأستراباذي معولا عليه بقوله:((والثانِي: أنَّها في محلِّ الرفعِ بكونِها مبتدأ))[٨٤].

وقد أورد الأستراباذي أمثلة موضحًا ومفصلًا، وهذا ما لم نراه عند النيلي إذ يقول:((وَ لِنُبَيَّنْ ذلك في مثالٍ لِيُقاسَ عليه الباقي . مثلًا إذ قُلتَ : رويد زيدًا ، فأنَّ رويد في محلّ النَّصبِ بأنَّهُ مصدرٌ وتقديرُه : أرودْ إرِوادُ زيدٍ ثُمَّ حُذِفَ الفِعلُ وصُغِّرَ إرِوادٌ تصغيرَ التَّرخِيمِ ، وأضيفَ إلى المفعولِ، وقيلَ رويد زيدٍ هذَا على المذهب الأولِ))[٨٥].

وقال بعد ذلك: ((أمَّا على المذهبِ الثاني : فإنَّهُ في محَلِّ الرفعِ بأنَّهُ مبتدأٌ، وفاعِلُهُ مستتِرٌ قائمٌ مَقامَ الخَبرِ، كما ذكرنا في أَقائِمٌ الزيدانِ))[٨٦].

وقد ذكر الشارحان أنَّ الرفع على الابتداء هو مذهب المصنّف، قال النيلي : ((فإنَّ القائل بأنَّها مبتدأة هو مصنف هذا الكتاب))[٨٧]، بينما نجد الأستراباذي قد بيَّن رأي المصنف مع ذكر العلَّة التي لأجلها وقع اسم الفعل في محل رفع مبتدأ ، إذ يقول : ((قال المصنف في شرحه[٨٨]: الثاني أوجهُ لِكونِهِ اسمًا مجرَّدًا عنِ العَوامِلِ اللفظيةِ ، فَوَجَبَ الحُكْمُ بكونِهِ مبتدأً ، والوجهُ الأوّل ضعيفٌ ، لأنَّه لو كانَ منصوبًا على المصْدرِ لكانَ فِعْلُهُ مقدَّرًا فيه، فلَمْ يَكنْ حينئذٍ اسمَ الفعلِ قياسًا على سقيًا ورعيا، ولوجبَ أنْ يكون معرّبًا لِعَدمِ مُوجب البناءِ حينئذٍ))[٨٩].

ولم يحبب النيلي رأي المصنف ، وقد اعترض عليه بقوله : ((وعلى قوله لا يدخل فيما رسم
به المبتدأ في أول الكتاب ؛ لأنَّ هذه الأسماء ليست بصفات))[٩٠].

إذ كان النيلي مؤيدًا للمذهب الأول بدلالة ما نصَّ عليه قائلًا: ((والصحيح: هو الأول لأمرين : أحدهما: أنَّ هذه الأسماء أكثرها فاعلها مستكن، فليس في اللفظ ما يسدُّ مسدَّ الخبر، والثاني : قولهم : (دونك زيدًا)،(وعندك عمرًو)، أجروه بعد النقل على ما كان عليه قبل النقل))[٩١].

وهذا ما يفتقر إليه الأستراباذي ، إذ لم أجد له نصًّا صريحا يوضّح فيه رأيه وإنما اكتفى بإشارتين : الأولى اعتراض المصنف على الوجه الأول وهو النصب على المصدرية،وهذا ما أشير له سابقا، والإشارة الثانية يلمح فيها إلى من يعترض على رأي المصنف ويبدو أنه كلام النيلي السابق الذكر، إذ يقول : ((ولقائلٍ أنْ يقولَ : حُكْمُهُ بكونِهِ مبتدأً مع التعريفُ الذي ذكرهُ للمبتدإ مما لا يجتمعانِ ، وقد ذكرناه من قَبْلُ))[٩٢] وعلى هذا لم يؤيد الأستراباذي أيّا من المذهبين السابقين .

وبعد عرض النيلي المذهبين الأوليين ذكر مذهبًا ثالثًا[٩٣]، وهو عند أصحّ المذاهب على الرغم من تأييده لأحد المذهبين إذ يقول:((والصحيح في هذا مذهب الأخفش ، أنَّه لا موضع لهذه الأسماء كما لا موضع لمسمياتها وهي الأفعال لو ظهرت نحو: (أمهل)، و(اسكت)،قال: لأنَّه عبارة عن لفظ الفعل، فلا تعمل فيه عوامل الأسماء، وليس بفعل، فلا تعمل فيه عوامل الأفعال))[٩٤].

ولم يتعرض الأستراباذي إلى المذهب الأخير الذي تعرض له النيلي، مكتفيًا بالمذهبين الأوليين[٩٥].

ويظهر مما سبق أنَّ وجهة النيلي عند تأييده الأخير لمذهب الأخفش، أصح وأحسن، وهو الوجه الحق، وأنَّ ما أورده النيلي هو مذهب الجمهور من النحويين[٩٦].

إذ إنَّ اسم الفعل إنَّما ناب عن الفعل من حيث افادة المعنى ، ومن حيث العمل والزمن، مع عدم تأثير العوامل فيها، فاشبهت في الاستعمال الحروف (ليت ولعل)، إذ ناب الحرفان عن الفعل(أتمنى، وأترجى) وهما لا محل لهما من الإعراب لعدم دخول عامل لفظي أو معنوي عليها، وعلى هذا يبطل أنَّها في محل نصب على المصدرية بفعل محذوف، أو أنَّها في محل رفع مبتدأ والعامل فيه الابتداء[٩٧].

وقد اعترض الرضي على من رأى أنَّ اسم الفعل في محل رفع مبتدأ ، إذ يرى أنَّ اسم الفعل يفتقر إلى معنى الاسمية ، وليست العبرة بلفظه ، فإن من الأفعال وضعت مبتدأ وإن كانت بلفظ الفعل، إذ يقول:((ثم اعلم أنَّ بعضهم يدعي أنَّ أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها ، كما في : أقائم الزيدان ؛ وليس بشيء ، لأنَّ معنى قائم ،معنى الاسم وإن شابه الفعل ، أي : ذو قيام ، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل ، فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ ، فإنَّ في قولك : ((تسمع بالمعيدي)) تسمع مبتدأ ، وإن كان لفظه فعلا لأنَّ معناه الاسم... كان له في الأصل محل من الإعراب فلما انتقل إلى معنى الفعلية ، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل ، لم يبق له محل من الإعراب))[٩٨].

واعترض أيضًا على من نصبها بالمصدرية ؛ لأنَّه لا بد من وجوب تقدير الفعل قبلها ، وكيف يقدر الفعل قبلها ؟ فذلك يبطل كون اسم الفعل قد أقيم مقامه وقد حمل معناه[٩٩].

المسألة الرابعة : توجيه إعراب الاسم المرفوع بعد (مذْ) و(منذُ) :

من الألفاظ المشتركة بين الاسمية والحرفية هما (مذ)و(منذ) ،وهو المشهور عند جمهور النحويين[١٠٠]، ويعدَّان من أسماء الزمان إذا جاء بعدهما اسم مرفوع ،وأمَّا إذا جاء بعدهما مجرور فهما حرفا جر، ومنشأ الخلاف يعود إلى اختلاف النحويين وتباين وجهات نظرهم حول توجيه إعراب ذلك الاسم المرفوع بعد (مذ) و(منذ)، وكذلك إعرابهما.

وهذا التوجيه الإعرابي قد انبرى إليه الشارحان يناقشانه استنادا على مانصَّ عليه المصنف عند قوله: ((ومنها (مذ) و(منذ) بمعنى أوّل المدّة، فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى (جميع)، فيليهما المقصود بالعدد... وهو مبتدأ وخبره ما بعده، خلافا للزّجّاج))[١٠١].

إذ سلط النيلي الضوء على الخلاف النحوي القائم بين المصنف والزجاج(ت٣١١هـ)، ولم يزد على ما جاء به ابن الحاجب من توجيه نحوي آخر لإعراب (مذ)و(منذ) بمفردهما ، وتوجيه إعراب ما بعدهما ، وإن عرض مذاهب أُخَر لإعراب (منذ) ومابعدها كونها جملة واحد[١٠٢] ،

وحمل تلك الجملة على الإعراب ؛لأنَّ مدار الحديث والخلاف قائم حول (مذ) و(منذ) ، ماذا يعربان ؟ وحول الاسم المرفوع بعدهما ماذا يعرب أيضًا .

أمَّا الأسترابادي فقد زاد على النيلي توجيهين أخرين يعودان إلى المذهب الكوفي، وكان الأسترابادي أكثر وضوحا عند عرضه لهذا الخلاف النحوي ، إذ كان عارضا لمذاهب النحويين، وشارحًا ومفصلا ، ومؤيدًا لأحدهما ومبطلًا البواقي بحجج تفند صحة مذهبهم، وهذا ما افتقرت إليه نصوص النيلي ، إذ عرض مذاهب النحويين من دون تأييده لأحدهما وإبطال الآخر، وقد أسفر الخلاف النحوي الذي عرضه الشارحان على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : إذ يرون أن (مذ) و(منذ) هما مبتدأ ، وما يقع بعدهما هو خبر لهما، وممن ارتضاه مذهبا له هو المبرد(ت٢٨٥هـ)[١٠٣]، وأبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)[١٠٤]، والزمخشري (ت٥٣٨هـ)[١٠٥]، والعكبري(ت٦١٦هـ)[١٠٦]، وكثير من النحويين[١٠٧]، منهم المصنف كما جاء في الكافية[١٠٨]، قال النيلي:((قوله:(وهو مبتدأ) يعني (يعني (مذ ومنذ) مبتدأ، وما بعدهما خبرهما فإذا قلت : (ما رأيته مذ يوم الجمعة) فمذ: مبتدأ، و(يوم الجمعة): خبره وكذا إذا كان لمجموع المدة))[١٠٩].

إذ فسَّر النيلي نصّ ابن الحاجب فقط ، من دون أن يتعرض إلى مَنْ هم عليه من النحويين، أمَّا الأسترابادي فقد ذكر أنَّه مذهب الأكثرية مع بيان السبب الرئيس في توجيههم النحوي لذلك ، إذ قال: ((وقد اختلِفَ في إعرابهما: فقال الأكثرون: إنَّهما مُبتدءان، وما بعدَهما خبَرُهُما وجاز وقوعهما مبتدأً لكونهما معرفتين، لِكونِهِمَا في تأويلِ الإضافةِ، لأنهما بمعنى أوَّل المدّة أو بِمعْنَى جميع المدةِ))[١١٠].

ويلاحظ أنَّ الشارحين قد اختلفا في إسلوبهما ، إذ كان النيلي في نصه السابق كالمعلم الشارح لتلاميذه ، إذ بيَّن القاعدة ومن ثم أعطى مثالا وعاد تطبيق القاعدة عليه . أمَّا الأسترابادي فقد صاغ آراء النحويين في نصّه فلم يكن مبسطا في توجيهه النحوي، وكأنَّ المسألة واضحة، فانبرى باحثًا عن سبب التوجيه .

المذهب الثاني : يرى أصحابه أنَّ الاسمين هما خبر مقدم ، وما جاء بعدهما مبتدأ مؤخر[١١١]، وهو مذهب الزجاج من النحويين[١١٢]، وهذا ما نصَّ عليه الشارحان في شرحيهما، قال النيلي:((قوله : (خلافا للزجاج) فإنَّه ـ أعني الزجاج ـ كان يجعل ما بعدهما مبتدأ، وهي خبر مقدم ويجعلها ظرفًا، والتقدير عنده :(بيني وبين الرؤية يومان)ـ في جميع المدة ـ ، وفي بيان أول المدة:(بيني وبين ابتداء انقطاع الرؤية يوم الجمعة))[١١٣]، وقد أورد الأسترابادي ذلك أيضًا بقوله:

((وقال الزَّجاجُ : إنَّ ما بعْدَهُما مبتدأٌ، وهما خَبَرٌ عنهُ، أي: يومُ الجمعةِ أول المدة أو يومانِ جميع تِلك المدّة))[١١٤].

و يظهر من نصّ الشارحين أنهما اختلفا في التقدير ، إذ إنَّ التقدير عند النيلي جاء بناءً على تقدير أصحاب هذا المذهب ، إذ عدّوا أنَّ الاسمين ظرفان زمان، وهما في محل خبر مقدم ؛لأن التقدير (بيني وبينه كذا) ، أمَّا الأستراباذي فقد قدَّر كلام الزجاج بناءً على تفسير المذهب الأول أي (أول المدة وجميعها)مع التقديم والتأخير.

المذهب الثالث : وهو ما عزاه الأستراباذي إلى الكوفيين، ولم يصرح به النيلي مكتفيًا بما نصَّ عليه ابن الحاجب من المذهبين السابقين ، وهذا المذهب في حقيقته يحمل رأيين مختلفين قد جمعهما الأستراباذي في نصَّ واحد ، إذ يقول : ((وقال الكوفيون : إنهما خبرُ مبتدإ محذوفٍ أو فاعلُ فعلٍ محذوفٍ))[١١٥]، وهذا التوجيه لا يعود إلى (مذ ومنذ) وإنما يعود إلى مابعدهما.

وقد كُشف لنا بعد التحقيق في القول أنَّ من عدَّ ما بعدهما خبرا لمبتدأ محذوف هم بعض من الكوفيين[١١٦]،والتقدير عندهم (ما رأيته من الزمان الذي هو يومان)، وقد عزي إلى الفراء[١١٧]، بأنَّ(منذ)عنده مركبة من(من و ذو) الموصولة، و أنَّ الموصول يحتاج حينئذٍ إلى صلته فقدر جملة صلة الموصول(هو يومان)، فحذف المبتدأ وبقي الخبر، أما تركيب(من ذو) فحذف الواو وضمت بعد ذلك الميم للاتباع[١١٨].

أمَّا من ذهب إلى أنه فاعل لفعل محذوف فهم أغلب الكوفيين[١١٩]، إذ يرون أنَّ الاسمين (مذ ومنذ) من الظروف التي تضاف إلى الجملة الفعلية، و حجتهم في ذلك أن الاسمين مركبان من (من وإذ)، وقد أجري التغيير في تركيبها، وحجتهم بكسر الميم أنَّ بعض العرب يقولون: (مِنذ) بكسر الميم، وأنَّ (إذ) الأولى فيها أنَّ يأتي بعدها فعل، فالتقدير عندهم (مذ أو منذ مضى يومان) والأصل فيه(من إذ مضى يومان)[١٢٠].

و ممن اعتمد هذا الرأي وقد ارتضاه مذهبا له هو ابن مالك، إلَّا أنَّه قد عدَّ(مذ ومنذ) كلمة في أصلها وليست مركبة[١٢١].

أمَّا استحسان الشارحين لأيّ المذاهب السابقة ، فلم يذكر النيلي تأييده لمذهب ، فقد كان عارضا للمذهبين الأولين، من دون أن يؤيد أحدهما ، أمَّا الأستراباذي فقد استحسن وأيَّد المذهب الأول بقوله :((والمذهبُ الأوّلُ هُوَ الحقُّ ، والبواقِي ضعيفةٌ))[١٢٢].

وقد أبطل البقية بحجج معنوية ، ونحوية تفند صحة من ذهب إليها ، فقد ردَّ على مذهب الزجاج بقوله : ((أمّا الثاني : أمَّا أوَّلًا فلأنَّا نُخبِرُ بأنَّ أوّلَ المدّةِ يومُ الجمعةِ، وأنَّ جميعَ المدةِ

يومانِ وحينئذٍ يكونان مبتدأينِ في المعنى ، فلا يجوزُ جَعلُهُمَا خبرًا عمَّا بَعْدَهُمَا، وأمَّا ثانيًا فلأنَّ ما بعدَهُما قد يكونُ نكرةً غيرَ مخصوصةٍ نحو: يومانِ وحينئذٍ لمْ يَجُزْ أنْ يَقَعَ مبتدأً))[١٢٣].

وقال في الرأي الكوفي : ((وأمَّا الثالثُ : فقدْ أبطلْنَاهُ))[١٢٤].

وأنَّ ما قرره الأستراباذي هو الوجه الصحيح، فقد خلا من أي إشكالات تعارضه من حيث المعنى والتقدير، والإعراب والتوجيه النحوي، مقارنة بالمذاهب الأخر، إذ ردت وأبطلت وفندت من عدة أوجه :

١ ـ قد أُبطل مذهب الزجاج ؛لأنَّه جعل الاسمين خبرا مقدمًا وما بعدهما مبتدأ مؤخر، وأنَّ التقدير (بيني وبينه كذا) ؛ لأنَّ فيه تعسفًا واضحًا من حيث المعنى، فإذا قدَّرت (بيني وبين رؤيته يوم الخميس) وأنت قد قلت يوم الأحد: (ما رأيته منذ يوم الخميس) ،فذلك يقتضي أكثر من يوم الخميس ؛لأنَّ الكلام لم يصدر يوم الجمعة حتى يصح المعنى[١٢٥].

وقد أبطله الرضي من حيث المعنى و الإعراب قائلًا:((فإن فسَّر الزجاجي مذ ومنذ ، بأوَّل المدة وجميع المدة مرفوعين، كما يجيء من تفسير البصريين، فهو غلط، لأنَّك ذا قلت: أول المدة: يومان فأنت مخبر عن الأول باليومين، وأيضًا كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدَّمة، والزمان المقدر لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر، إلَّا إذا انتصب على الظرفية ، نحو يوم الجمعة قتالٌ))[١٢٦].

وقال أيضا:((وإن فسّرهما بظرف ، كما تقول مثلًا في، ما رأيته منذ يوم الجمعة، أي مع انتهائها، أي : انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وفي : ما رأيته مذ يومان: أي عقيبها وبعدها، أي : بعد

الرؤية يومان ، فله وُجَيه، مع تعسف عظيم من حيث المعنى))[١٢٧] .

٢ـ أنَ ماعزي إلى الفراء عند توجيه لما بعد(منذ)، على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، وأنَّ (منذ) مركبة من(من وذو) فغير مستقيم من حيث إنَّ ((ذو" التي بمعنى الذي إنما تستعملها طيّئ خاصة، و "منذ يومان" بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب، فكيف استعملت العرب قاطبةً ذو بمعنى الذي مع مِنْ –على زعمكم– دون سائر المواضع؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا دليل عليه؟))[١٢٨].

وقال ابن يعيش: ((وممّا يُبْطِل قول الفراء أنّ "ذُو" بمعنَى "الذي" إنّما يستعملها بنو طيِّىء لا غير، و"مُنْذُ" يستعملها جميع العرب، فكيف يركّبون كلمة يستعملها جميعُهم من كلمةٍ مختلَفٍ فيها بينهم))[١٢٩].

وردَّه أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) أيضًا؛ لأنَّه لا يجاري الحقيقة من حيث التوجيه النحوي ، إذ حذفَ المبتدأ في موضع لا يصلح فيه الحذف ، وهو صلة الموصول، وأنَّ من جاز ذلك فهو في موضع طال الكلام فيه ، وقد عُدَّ من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، فإذا لم يقس عليه مع طول الكلام حكم عليه بفساد ذلك عند عدم الإطالة ، وهو صلة الموصول[١٣٠].

٣ـ أمَّا ما اتجه إليه أكثر الكوفيين على أنَّها فاعل لفعل محذوف ، فقد أُبطل وفُندَّ من حيث التركيب و التوجيه النحوي ؛ لخروجه عن القياس، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه قال أبو البركات: ((أما قولهم "إنهما مركبتان من من وإذ" قلنا: لا نسلم، وأي دليل يدل على ذلك؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحي أو تنزيل؟ وليس إلى ذلك سبيل! وقولهم: "إن من العرب من يقول في مُنْذُ مِنْذُ بكسر الميم" قلنا: أولا هذه لغة شاذة نادرة لا يعرج عليها... وقولهم: "إن الرفع بعدهما يكون بتقدير فعل، والتقدير فيه: مذ مضى يومان، ومنذ مضى ليلتان، اعتبارًا بإذ، ... قلنا: هذا باطل؛ لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل واحد منهما مفردًا، وحدث حكم آخر، كما قلنا في "لولا، ولوما، وإلَّا" وما أشبه ذلك))[١٣١].

واعتُرض عليهم من باب أنَّ(منذ) لا تضاف إلى مابعدها بنفسها ، وهي حينئذٍ لا تضاف إلى الأفعال ، وأن ما جيء باسم مرفوع بعدها كان معناها (الأمد) ، وهي على تقدير (ما رأيتك منذ زمن قام زيد) فالمضاف هو الزمن وهو المضاف المحذوف الذي يضاف إلى الفعل ، وقد حذف للعلم به[١٣٢]. قال ابن يعيش : ((فأمّا قولُ سيبويه في باب الإضافة إلى الفعل ومما أضيف إلى الفعل قولهم: "مُذْ كان كذا"؛ فليس يريد أن "مذ" مضافة إلى الفعل، وإنّما المرادُ أنّ المضاف إلى الفعل الزمنُ المحذوفُ. والذي يقع بعد "مُذْ" خبرٌ للمبتدأ... فالفعلُ في موضع خبرِ المبتدأ، ولا يجوز أن تكون "مُذْ" نفسُها مضافة، لأنّه كان يلزم، لو أضفتَها إلى الفعل، أن تكون ظرفًا، و"مُذْ" لا تُستعمل إلا مبتدأة، ولذلك منعوا جوازَ الإخبار عنها))[١٣٣].

وقال بعد ذلك مستدلًا على صحة ما ذهب إليه البصريون : ((والصواب ما ذهب إليه البصريون من أنّ ارتفاعه بأنّه خبرٌ، والمبتدأ "مُنْذُ"، و"مُذْ". فإذا قلت: "ما رأيتُه مذ يومان"، كأنَّك قلت: "ما رأيتُه مذ ذلك يومان"، فهما جملتان على ما تقدّم. وإنما قلنا: إنّ "مُذْ" في موضعِ مرفوع بالابتداء؛ لأنه مقدّرٌ بالأمَد، والأمد لو ظهر، لم يكن إلَّا مرفوعًا بالابتداء، فكذلك ما كان في معناه))[١٣٤].

وقد اعتمد مذهبه ابن عصفور محتجًا على بطلان من تأول الحذف على أنَّه فعل مضمر ، بحجج تفند مذهبهم ، منها أنَّ الفعل يضمر في حال الأمر أو النهي أو ما يجري مجراهما[١٣٥].

وقد وصف أبو حيان(ت٧٤٥هـ) الرأيين السابقين للكوفيين بالسخافة؛ لفساد قولهما[١٣٦].

المسألة الخامسة: إعراب ما التعجبية :

اتفق أكثر النحويين على أنَّ (ما) في باب التعجب هي اسم وليست حرفا[١٣٧]، لكنهم اختلفوا بعد ذلك في إعرابها واختلاف معناها من حيث الأصل الذي تقرر عند النحويين ، وهذا كان المحور الأهم لدى الشارحَين عند عرضهما لقضايا الخلاف النحوي في باب التعجب ، إذ فصَّلا في بيان وجهة النحويين عند إعرابهم لـ(ما) التعجبية ، مع بيان استدلالهم لما مالوا إليه ، وكان الشارحان ظاهرين الرأي من غير غموض وإخفاء عند عرضهما لهذه المسألة ، في حين نجدهما قد اتفقا عند موضع واختلفا في موضع آخر ، وهذا ما سيتضح عند عرضهما لثلاثة من المذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب الخليل وسيبويه[١٣٨]، إذ عَدّا (ما) التعجبية نكرة مبنية، على أنَّها مبتدأ ومعناها (شيء)، والجملة الفعلية بعدها في محل رفع خبر .

وقد بيّن النيلي ذلك في شرحه قائلًا:((فما: موضع رفع بالابتداء، وأحسنَ فعل ماض، وفاعله مضمر مستكن عائد على (ما)، وزيدًا مفعول به ، وأمّا كونها عند سيبويه نكرة غير موصولة ولا موصوفة فلما يقتضيه التعجب من الإبهام وحسن الابتداء بالنكرة كون المقصود منه التعجب لا الإخبار المحض، واشتراط تعريف المبتدأ إنَّما هو في الخبر المحض ، والتقدير:(شيء حسن زيدًا) وهو تفسير الخليل))[١٣٩].

وهذا ما نصَّ عليه الأستراباذي عند تفسيره لنص ابن الحاجب ((و (ما) ابتداء نكرةٌ عِندَ سيبَوَيهِ ومَا بعدَهَا الخبرُ))[١٤٠]، إذ قال : ((اعلمْ أَنَّ هَذا اعرابُ ما أفعلَهُ، فَمَا مبتدأٌ نكرةٌ بِمعْنَى شيءٍ عند الخليلِ وسيبويهِ ، وأصلُه شيءٌ أحسنَ زيدًا ، والجملةُ التي بعدهُ ، أعني الفِعْلَ والفاعلَ والمفعولَ في محلِّ الرَّفْعِ بأنَّه خَبَرَهُ ، وجازَ وقوعُ المبتدإِ نكرةً هاهُنَا ، لكونه فاعِلًا في المعنى ، كما فِي قولهم : شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ ، وفي قولهم : أمر أقعدَهُ عَنِ الحرْبِ ولِعمومِهَا))[١٤١].

وقد نهج كثيرٌ من النحويين ما ذهب إليه الخليل(ت١٧٥هـ) وسيبويه كابن السراج (ت٣١٦هـ)[١٤٢]، والفارسي[١٤٣]، و ابن جني(ت٣٩٢)[١٤٤]، وكثير من النحويين[١٤٥].

وقد بيّن الشارحان حجة من أراد إنكار معنى (ما) ودلالتها على الشيء في قولنا:((شيء أعظم الله))[١٤٦]، وذكروا أنَّ ذلك يتعارض مع عظمة الخالق، إذ أجاب على اعتراضهم المؤيدون لمذهب سيبويه والخليل، وقد استدلوا على ذلك بحجج تقوي رأيهم وتبعد الشبهة عن مذهبهم ، وهذا ما صرَّح به الشارحان، من غير أن ينسب النيلي الحجة إلى صاحبها، وإنَّما قال:((وأجابوا عنه : بأنَّ المراد بالشيء ما دل عبارة المعتبرين على عظمته من عجائب

السماوات والأرض . وقيل : هذه الصفة في حق الله تعالى على لفظ التعجب ، ومعناه، الإخبار بعظمته))[١٤٧].

أمَّا الأستراباذي إذ نجده قد عزّز الحجة بما استدل به أبو سعيد السيرافي بثلاثة أوجه، تقارب من وجهين ما ذكره النيلي ، أمَّا الوجه الآخر فقد زاده عليه ، إذ يقول :((وَ أجابَ عَنهُ أبو سعيدٍ بثلاثة أوجهٍ : أحدُهَا : أنْ يكونَ معنى قولِنا: شيءٌ أعْظَمَ اللهَ ، أي عِبادُهُ يُعظِّمونَه . والثاني : أنْ يكونَ المرادُ من الشّيء مَا خلَقَهُ الله من السمواتِ والأرضِ والأشياءِ العظيمةِ : أي هذه الأشياءُ تدلُّ على العظمَةِ . والثالثُ: أنْ يكونَ ذلكَ الشيءُ عبارة عنِ الله تعالى نفسِهِ ، فيكونُ بنفسِهِ عظيمًا لا بشيءٍ جعلهُ عظيمًا))[١٤٨].

وذكر أيضًا حجة نحوية أخرى لم يذكرْها النيلي ، وقد أُستدل بها لإثبات معنى (ما) التعجبية ، إذ قال الأستراباذي:((وأجابَ غيرُهُ عنهُ بِأنَّه مَحمُولٌ على حَذْفِ المُضافِ : أيْ ما أعظَمَ قُدْرَةَ اللهِ ، وبأنَّ معنى (شيءٌ أعظَم اللهَ): شيءٌ دلَّ على عظمتهِ))[١٤٩] .

وقد بيّن الشارحان السبب نفسه لعدول أصحاب هذا المذهب عن اللفظ (شيء) إلى اللفظ (ما) من غير أن يختلف أحدهما عن الآخر ، بأنَّ (ما) شديدة الإبهام مستدلين على ذلك حين التوكيد بها، فيقال : (خذ شيئًا ما) ، ولم يبدلوا منها لفظة (من) ؛ لأنها خُصت بالعاقل[١٥٠].

المذهب الثاني: وهو مذهب الأخفش كما نسبه إليه من قبل كثيرٌ من النحويين[١٥١]، إذ عُدَّت عنده موصولة وقد حذف خبرها ؛ لأنَّ (ما) موصولة وصلتها مابعدها فلم يكن للخبر نصيبًا منها ، قال النيلي : ((قوله : (موصولة عند الأخفش) يعني (ما)، قوله: (والخبر محذوف) وإنّما وجب حذف الخبر عنده ؛ لأنَّ (أحسن) وما بعدها من صلته ، والصلة من تمام الموصول ، فتعيّن حذف الخبر، والتقدير:(الذي أحسن زيدًا موجود)))[١٥٢].

ونصّ عليه الأستراباذي أيضًا بقوله : ((وموصُولَةٌ بِمعَنَى الذي عِندَ الأخفشِ ، والجملة التي بعدَهَا صِلتُها ، والموصولُ مع الصلةِ في محَلِّ الرفعِ بِأنَّهُ مبتدأٌ ، وخبرُهُ محذوفٌ وتقديرهُ الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ))[١٥٣].

وما نسب إلى الأخفش لم أجده في معاني القرآن ، وإنَّما أشار إلى آراء غيره التي وردت بمعنى التعجب أو الاستفهام، إذ يقول:((قال ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[١٥٤] فزعم بعضهم أنه تعجب منهم كما قال ﴿قُتِلَ الإنسَانُ مَآ أَكْفَرَهُ ﴾[١٥٥] تعجبا من كفره، وقال بعضهم ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ﴾ أي: ما أَصْبَرَهُم، و: ما الذي أَصْبَرهم))[١٥٦].

المذهب الثالث : إذ يرى أصحابه أنَّ (ما) استفهامية ، وقد نسبه النيلي إلى الفراء بقوله:((والفراء يجعل (ما): استفهامية))[١٥٧]، ونقل ذلك عن الكوفيين أيضًا[١٥٨]. بينما نجد الأستراباذي

لم يخصّ أحدًا بالذكر ، وإنَّما نسبه إلى قوم يعدّون (ما) استفهامية في محل رفع مبتدأ ، إذ قال : ((واستفهاميةٌ عند قومٍ ، مبتدأٌ وما بعدها خبرُها وتقديرُهُ أيُّ شيءٍ أحْسَنَ زيدًا))[١٥٩].

وما نسب إلى الفراء كان صحيحا، إذ قال في معانيه عند تقدير (ما) :((وقوله: ﴿فَما أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ ... فِيهِ وجهان: أحدهما معناه: فما الَّذِي صبرهم على النار؟. والوجه الآخر: فما أجرأهم على النار!))[١٦٠]، وقال في موضع آخر: ((وقوله عز وجل: ﴿ما أَكْفَرَهُ ﴾ يكون تعجبًا، ويكون: ما الَّذِي أكفره؟. وبهذا الوجه الآخر جاء التفسير، ثُمَّ عجّبه، فَقَالَ: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾))[١٦١].

أمّا تأييد الشارحين لأي مذهب ، فقد اتفقا على أنَّ الأولى والأوجه هو مذهب سيبويه ، إذ صرح النيلي بذلك قائلًا :((فالوجه قول سيبويه))[١٦٢]. ونصَّ عليه الأستراباذي أيضًا بقوله : ((والأولُ أرجحُ))[١٦٣]، لكنَّ الشارحين بعد اتفاقهما على مذهب سيبويه ، اختلفا في المذهبين الأخيرين، إذ نجد النيلي قد رَدهما ووصفهما بالضعف ؛ لأنَّهما خلاف الأصل ، إذ يقول عن مذهب الأخفش: ((وهذا ضعيف؛ لأنَّ الموصول توضحه صلته، والإيضاح ينافي معنى التعجب ، لما فيه من الإبهام، وأيضًا: فمذهب الأخفش يقتضي الحذف ، وهو خلاف الأصل ، وأيضًا : فالجملة التعجبية مقطوع باستقلالها ، وكما أنَّه لا حذف في الصيغة الأخرى فلا حذف في هذه الصيغة))[١٦٤].

ومثله مذهب الفراء، قد نبّه على ضعفه لافتقاره إلى جواب ؛ ولأنَّ التعجب إنشاء ومثله الاستفهام، ولم يحسن النقل من إنشاء إلى إنشاء، إذ يقول:((والفراء يجعل (ما) استفهامية، وهو ضعيف ؛ لاقتضاء الاستفهام الجواب ؛ ولأنَّ النقل من الاستفهام إلى الإنشاء لم يسمع ؛ ولأنَّه نقل من إنشاء إلى إنشاء ، فأمَّا صيغ الإخبار فكثر فيها النقل إلى الإنشاء))[١٦٥].

أمَّا الأستراباذي فقد عدَّهما راجحين من حيث الاستعمال ، لكنَّ مذهب سيبويه أرجح لإبهام (ما) التعجبية التي تنص دلالتها على الشيء ، إذ يقول : ((وَرُجِّحَ مذهبُ سيبويهِ، بأنَّ(ما) بِمعنَى شيءٍ أليقُ ببَابِ التَّعجُّبِ، إذِ التَّعجُّبُ بابُ إبهامٍ لا بابُ إيضاحٍ، والإبهامُ بَابُه النَّكرةُ لا الموصولُ، إذ الموصولُ معرفةٌ وبأنَّه لمْ يُحْذَفْ مِنهُ شيءٌ كَمَا حُذفَ علَى مذهبِ الأخفشِ ولَمْ يُنْقَلْ من إنشاءٍ إلى إنشاءٍ كمَا نُقِل على مذهبِ قومٍ آخرينَ؛ لأنه نُقلَ مِنَ الاستفهامِ إلى إنشاءِ التَّعَجُّبِ، ورُجِّحَ المذهبانِ الأخيران، بأن استعمالَ(ما)الموصولة كثيرٌ، وكذلك استعمالُ ما الاستفهاميةِ كثيرٌ ، والأولُ أرجحُ ، لأنَّهُ لا يلزمُ من استعمالِ ما الموصولة والاستفهامية أكثرَ من استعمالِ ما بمعنى شيءٍ))[١٦٦].

وما ذهبا إليه في أنَّ مذهب سيبويه أولى ، هو الأصح ؛ لأنَّه يخلو من أيّ إشكالات تلزمه ، فعندما يجعلون (ما) بمعنى (الذي) يتعارض التعجب والموصول من جانب أنَّ التعجب يطابقه الإبهام ، أما الإيضاح فهو من خصائص الموصول مع صلته ، لذلك قيل فيها : ((وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام، ولا شك أن الإفهام حاصل بإيقاع "أفعل" على المتعجب منه، إذ لا يكن إلا مختصًا، فتعين كون الباقي وهو "ما" مقتضيًا للإبهام))[١٦٧].

وقد أبطل ابن يعيش رأي الأخفش والفراء بأدلة نحوية معتبرة ، قائلًا في الأول عند جعله (ما)موصولة : ((وأما الأوّل فضعيف جدًا، وذلك لأُمورٍ: منها أنه يعتقد أن الخبر محذوف، والخبرُ إنما ساغ حذفه إذا كان في اللفظ ما يدل عليه، ولا دليلَ ها هنا، فلا يسوغ الحذف. ومنها أنهم يقدّرون المحذوف بشَيْءٍ، والخبرُ ينبغي أن يكون فيه زيادةُ فائدة، وهذا لا فائدةَ فيه؛ لأنه معلومٌ أن الحُسْن ونحوه إنما يكون بشيء أوْجَبَهُ، فقد أُضمر ما هو معلوم، فلم يكن فيه فائدةٌ))[١٦٨].

أمَّا الثاني وهو رأي الفراء فقد فنده من جانب أنَّ الاستفهام والتعجب متعارضان من حيث التصديق والتكذيب، وأنَّ((ما ذكره من أن "ما" استفهامٌ فبعيدٌ جدًا؛ لأن التعجّب خبرٌ محضٌ يحسن في جوابه صدقٌ أو كذبٌ، والمتكلّمُ لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسنًا، وإنما يُخْبره بأنه حسنٌ. ولو كانت "ما" استفهامًا، لم يسغ فيها صدقٌ أو كذبٌ؛ لأن الاستفهام ليس بخبرٍ، فاعرفه))[١٦٩].

ومن المحدثين الذين تابعوا رأي الخليل وسيبويه الأستاذ عباس حسن، قال: ((لسنا بحاجة إلى الأخذ برأي من يقول: إن "ما" التعجبية اسم موصول، مبتدأ، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف. ولا برأي آخر يقول: إنها نكرة ناقصة "تحتاج إلى نعت بعدها" والجملة بعدها نعت لها، والخبر محذوف، ولا استفهامية ... ولا ... ولا ... فكل هذه الآراء تحمل في طياتها كثيرًا من التعسف، وتقوم على الحذف والتأويل من غير داعٍ، ومن غير أن تمتاز بمزية تصرفنا عن الإعراب الأول الذي يتضمن كل مزاياها، ويخلو من عيوبها، فعلينا التمسك به وحده، وأن نختصر في الإعراب، فنقول: "ما" تعجبية، قاصدين مع هذا الاختصار أنها نكرة تامة مبتدأ –من غير حاجة للتصريح بما اصطلحنا عليه ...))[١٧٠].

وعليه أنَّ (ما)على مذهب الخليل وسيبويه هي الأصل من حيث مجيء المبتدأ مع خبره من دون تقدير يتكلفه المُعربُ ، إذ يتطلب الأمر على من جعل (ما) موصولة وخبرها محذوف تقدير ذلك المحذوف، وهذا أبعد مما إذا كان موجودًا.

الخاتمة:

وبتوفيق من الله أسفرت هذه الدراسة عن نتائجَ نافعة أوجزها بما يأتي :

١ـ تابع الشارحان الرأي البصري في أغلب مسائل الخلاف، إذ إنَّ الطابع البصري غلب عليهما.

٢ـ لم ينسب النيلي نفسه إلى البصريين أو يتحيّز لهم مكتفيًا بالاختيار أو الترجيح، في حين نجد الأستراباذي قد نسب نفسه للبصريين إذ أطلق عليهم (أصحابنا)، وهذا ما ورد في مواضع متعددة من شرحه.

٣ـ كان الأستراباذي أكثر عرضًا للآراء النحوية مع ذكر الحجج والاستدلالات التي استدّل بها النحويون ومناقشة كل ذلك إلَّا مواضع قليلة، بينما النيلي كان مقتضبًا في شرحه، إذ لم يطل أو يفصل في جميع مواضعه.

٤ـ كان الأستراباذي أكثر من النيلي تفنيدًا وتضعيفًا للحجج التي استند عليها الطرف المخالف.

٥ـ أما الخلاف الوارد في الشرحين فيكون أمَّا خلافًا قائما بين مدرستين نحويتين، وهما البصرة والكوفة، وكان الأستراباذي أكثر عرضا من النيلي لمسائل الخلاف القائمة بين المدرستين ، أو يرد الخلاف بين نحويي المدرسة الواحدة، وأحيانًا أخرى يرد الخلاف بين طرفين بعضهم من مدرسة وبعضهم الآخر من مدرسة أخرى .

٦ـ اختلف الشارحان في عرض المسائل الخلافية إذ نجد أنّ أحدهما يؤيّد رأيًا ويفنَّد الآخر، وقد لاحظت الباحثة أنَّ الثاني يكتفي في عرض المسائل الخلافية ويذكر آراء النحويين فيها من دون بيان رأيه ، وأحيانًا أخرى نجد أنّ الشارحين قد ذكرا المسألة الخلافية نفسها واختلفا في موطن الترجيح والاختيار لآراء النحويين .

٧ـ أخطأ الشارحان في بعض المواضع في نسبة الخلاف إلى أصحابه.

الهوامش:

[١] ـ الكافية : ١٦، ينظر : بناء الجملة العربية : الدكتور محمد حماسة: ١١٤ـ ١١٥.

[٢] ـ الكافية: ١٦ .

[٣] ـ ينظر : الفوائد الضيائية : ١٦٩، المصباح الراغب : ١/ ١٢٩ـ ١٣٠ .

[٤] ـ الكافية : ١٦.

[٥] ـ الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٢٠٥.

[٦] ـ التحفة : ٢/ ١٥٠، ينظر : الكتاب: ١/ ١٣٩، ٣/ ١٠٢ـ ١٠٣

[٧] ـ التحفة:٢/ ١٥٠.

[٨] ـ البسيط : ١/ ٣٥١.
[٩] ـ المصدر نفسه : ١/ ٣٥١.
[١٠] ـ سورة البروج : آية: ١٠
[١١] ـ سورة الجمعة : من الآية :٨.
[١٢] ـ التحفة : ١٥١/٢.
[١٣] ـ سورة البروج : من الآية: ١٠.
[١٤] ـ سورة الجمعة : من الآية :٨.
[١٥] ـ البسيط: ١/ ٣٥١ـ ٣٥٢.
[١٦] ـ المصدر نفسه : ٣٥٢/١.
[١٧] ـ التحفة :١٥١/٢.
[١٨] ـ المصدر نفسه: ١٥١/٢ـ ١٥٢.
[١٩] ـ المصدر نفسه : ١٥٢/٢.
[٢٠] ـ المصدر نفسه : ١٥٣/٢.
[٢١] ـ ينظر :الإيضاح في شرح المفصل : ٢٠٥/١.
[٢٢] ـ البسيط :٣٥٢/١ـ ٣٥٣.
[٢٣] ـ ينظر :شرح كتاب سيبويه : ٣/ ٣١٠،
[٢٤] ـ ينظر : شرح المفصل : ٢٥٣/١.
[٢٥] ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٧١.
[٢٦] ـ ينظر : الكناش في فني النحو والصرف : ١٤٨/١، التذييل والتكميل: ٤/ ١١٠، الفوائد الضيائية : ١٦٩، همع الهوامع: ٤٠٧/١، النحو الوافي : ٥٤١/١، الخلاف النحوي في المقتصد :علي محمد الشهري: ١٩٥.
[٢٧] ـ الهاء عائدة على الخليل.
[٢٨] ـ الكتاب : ٣/ ١٠٢.
[٢٩] ـ سورة البقرة : من الآية : ٢٧٤.
[٣٠] ـ سورة الجمعة : من الآية: ٨.
[٣١] ـ سورة البروج : آية: ١٠
[٣٢] ـ الكتاب : ٣/ ١٠٣.
[٣٣] ـ الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٢٠٦.
[٣٤] ـ سورة المائد: من الآية:٣٨.
[٣٥] ـ سورة النور: من الآية: ٢.
[٣٦] ـ سورة النساء : من الآية: ١٦.
[٣٧] ـ سورة النساء: من الآية : ٩٧.
[٣٨] ـ سورة النساء: من الآية : ٩٧.

[٣٩] ـ معاني القرآن: ٨٦/١ـ ٨٧.

[٤٠] ـ ينظر : شرح ابن جماعة : ١٠٩ـ ١١٠، الفوائد الضيائية : ١٦٩ ـ ١٧٠، همع الهوامع : ٤٠٧.

[٤١] ـ ينظر : الكتاب : ٣٧٣/٢، الجنى الداني: ٦٠٥/١، مغني اللبيب: ١/ ٣٦١ المقاصد النحوية : ١٢١٠/٣.

[٤٢] ـ سورة سبأ : من الآية: ٣١ .

[٤٣] ـ الكامل في اللغة والأدب: ٢٤٧/٣.

[٤٤] ـ شرح الرضي على الكافية :٢/ ٤٤٤.

[٤٥] ـ من البحر الطويل ،وهو ليزيد بن الحكم الثقفي، عيون الأخبار:٩٤/٣. ٩٥،الكامل في اللغة والأدب:٢٤٧/٣، الحماسة: ٢/ ٢٧٦ـ ٢٧٧، الدر الفريد : ٤١١ـ ٤١٢، وهو من شواهد سيبويه :٣٧٣/٢ ـ ٣٧٤ ، الخصائص: ٣/ ٤٢٩، المفصل في صنعة الإعراب: ١٧٤.

[٤٦] ـ ملحق ديوانه : ٤٨٧.

[٤٧] ـ التحفة : ٤٧٦/٢..

[٤٨] ـ من الرجز ، صدره : تَقولُ بنتِي قَدْ أنى أنَاكا .... وهو لرؤبة: ملحق ديوانه : ١٨١، وهو من شواهد : سيبويه : ٣٧٤/٢ـ ٣٧٥، الأصول في النحو : ٣٨٧/٢، شرح المفصل : ٣٥٢/١، ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٢٩، الجنى الداني : ١/ ٤٧٠.

[٤٩] ـ البسيط : ٦٥/٢ ـ ٦٦.

[٥٠] ـ الكتاب : ٣/ ٣٧٣.

[٥١] ـ ينظر : الإنصاف : ٥٦٤/٢، مغني اللبيب: ٣٦١/١، المقاصد النحوية : ٣/ ١٢١٠،مختصر مغني اللبيب: ٩٨/١.

[٥٢] ـ التحفة : ٤٧٦/٢.

[٥٣] ـ البسيط : / ٦٧.

[٥٤] ـ ينظر : التحفة: ٤٧٧/٢، البسيط / ٦٧.

[٥٥] ـ ينظر :التحفة :٤٧٧/٢.

[٥٦] ـ ينظر : المصدر نفسه : ٤٧٧/٢، البسيط: ٢/ ٦٧.

[٥٧] ـ التحفة : ٤٧٩/٢.

[٥٨] ـ البسيط: ٢/ ٦٨.

[٥٩] ـ ينظر : الإنصاف: /٥٦٤، ارتشاف الضرب : ١٧٥٧/٤.

[٦٠] ـ التحفة :٤٧٩/٢.

[٦١] ـ البسيط: ٢/ ٦٦. ٦٧.

[٦٢] ـ التحفة : ٤٧٩/٢.

[٦٣] ـ البسيط : ٢/ ٦٧.

[٦٤] ـ التحفة :٤٧٩/٢.

[٦٥] ـ المصدر نفسه : ٤٨٠/٢.

[٦٦] ـ في نسخة الخطيب (كأي) ٥٤٨/١.

[٦٧] ـ التحفة :٤٨٠/٢.

[٦٨] ـ المصدر نفسه : ٤٧٩/٢.

[٦٩] ـ المصدر نفسه :٤٧٩/٢.

[٧٠] ـ البسيط : ٦٩/٢ .

[٧١] ـ المصدر نفسه : ٢/ ٦٨.

[٧٢] ـ مغني اللبيب: ٥٧٥/١ـ ٥٧٦ .

[٧٣] ـ ينظر : معاني النحو : ١/ ٢٤٢.

[٧٤] ـ الكتاب : ٣٧٦/٢.

[٧٥] ـ شرح كتاب سيبويه :٣ /١٣٨.

[٧٦] ـ الإيضاح في شرح المفصل : ٤٧٧/١.

[٧٧] ـ من البسيط : البيت بلا نسبه وهو مروي عن العرب ، وقيل لأحمد بن يحيى ثعلب : الوساطة بين المتنبي وخصومة: ٤٥٧/١، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٥/ ٢٧٨ـ ٢٧٩، وهو من شواهد شرح السيرافي : ٣/ ١٢٣، الخصائص : ١/ ٣٠٨، ١٩٧/٢، المفصل : ١٦٨/١، البديع في علم العربية: ٢/ ٢٤، شرح التسهيل: ١٥٢/١، توضيح المقاصد : ٣٥٩/١.

[٧٨] ـ شرح جمل الزجاجي : ١/ ٤٨١.

[٧٩] ـ ينظر : التحفة :٥٣٢/٢، البسيط :٢/ ١٣١.

[٨٠] ـ ينظر:ارتشاف الضرب: ٢٣١١/٥، تمهيد القواعد:١/ ٢٤٢،همع الهوامع: ٦٩/١،حاشية الصبان: ٣/ ٢٨٩.

[٨١] ـ التحفة : ٢/ ٥٣٦.

[٨٢] ـ البسيط : ٢/ ١٣٣.

[٨٣] ـ التحفة : ٥٣٦/٢.

[٨٤] ـ البسط : ٢/ ١٣٣.

[٨٥] ـ المصدر نفسه:٢/ ١٣٣ـ ١٣٤.

[٨٦] ـ المصدر نفسه : ١٣٤/٢.

[٨٧] ـ التحفة : ٢/ ٥٣٦.

[٨٨] ـ ينظر: الأيضاح في شرح المفصل : ٥٠٥/١ـ ٥٠٦.

[٨٩] ـ البسيط : ١٣٤/٢.

[٩٠] ـ التحفة: ٢/ ٥٣٦.

[٩١] ـ المصدر نفسه : ٥٣٦/٢.

[٩٢] ـ البسيط : ٢/ ١٣٤.

[٩٣] ـ ينظر : ينظر:ارتشاف الضرب: ٢٣١١/٥، توضيح المقاصد : ٣/ ١١٥٩، تمهيد القواعد:١/ ٢٤٢، شرح التصريح : ٢٨١/٢، همع الهوامع: ٦٩/١،حاشية الصبان: ٣/ ٢٨٩.

[٩٤] ـ التحفة : ٥٣٦/٢.

[٩٥] ـ ينظر : البسيط : ٢/ ١٣٣ ـ ١٣٤.

[٩٦] ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية :٨٦/٣ ارتشاف الضرب: ٢٣١١/٥، تمهيد القواعد :٣٩٠٨/٨، شرح التصريح : ١٩٢/١، همع الهوامع : ٦٩/١، حاشية الصبان: ٢٨٩/٣، النحو الوافي : ١٥٩/٤.

[٩٧] ـ ينظر :توضيح المقاصد: ١١٦٩/٣، شرح شذور الذهب للجوجري : ٢٧٠/١، شرح الأشموني : ٤٣/١، همع الهوامع :٦٩/١، حاشية الصبان: ٨٠/١، النحو الوافي : ٧٨/١.

[٩٨] ـ شرح الرضي على الكافية : ٨٦/٣.

[٩٩] ـ ينظر : المصدر نفسه : ٨٦/٣.

[١٠٠] ـ ينظر: المقتضب: ٣/ ٣١،الأصول في النحو:١٣٧/٢،اللمع في العربية:٧٥/١،اللباب في علل البناء:٣٦٩/١، اللمحة في شرح الملحة: ٢٣٨/١، الجنى الداني:٣٠٤/١.

[١٠١] ـ الكافية في علم النحو: ٣٧.

[١٠٢] ـ التحفة : ٥٧٢/٢.

[١٠٣] ـ ينظر : المقتضب : ٣٠/٣.

[١٠٤] ـ ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ٢٣/١.

[١٠٥] ـ ينظر : المفصل : ٢١٢ـ ٢١٣.

[١٠٦] ـ ينظر : اللباب في علل البناء : ٣٧٠/١ـ ٣٧١.

[١٠٧] ـ ينظر :شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٥٧/٢، اللمحة في شرح الملحة : ٢٣٨/١، توضيح المقاصد: ٧٦٦/٢، النحو الوافي : ٥١٨/٢.

[١٠٨] ـ ينظر : الكافية في علم النحو : ٣٧.

[١٠٩] ـ التحفة : ٥٧٢/٢.

[١١٠] ـ البسيط: ٢ / ١٨٧.

[١١١] ـ ينظر :اللمع في العربية: ٧٦/١، الجنى الداني: ٥٠٢/١.

[١١٢] ـ ينظر : مغني اللبيب: ٤٩٤/١، شرح التصريح: ٦٦١/١ همع الهوامع: ٢٢٣/٢.

[١١٣] ـ التحفة : ٥٧٢/٢.

[١١٤] ـ البسيط : ٢/ ١٨٧.

[١١٥] ـ المصدر نفسه : ١٨٧/٢.

[١١٦] ـ ينظر : الجنى الداني : ٥٠٢/١، الظرف خصائصه وتوظيفه النحوي: ٢١٥.

[١١٧] ـ ينظر : الإنصاف : ٣١٦/١ ، اللباب في علل البناء: ١/ ٣٦٩، شرح المفصل : ٥٠٧/٤ـ ٥٠٨، الجنى الداني : ٥٠١/١.

[١١٨] ـ ينظر : الإنصاف : ١/ ٣١٦ ـ ٣١٧، شرح التصريح : ٦٦٢/١، همع الهوامع: ٢/ ٢٢٣.

[١١٩] ـ ينظر الإنصاف ٣١٦/١، شرح الأشموني : ٢/ ١٠١، حاشية الصبان ٢/ ٣٤٣.

[١٢٠] ينظر : شرح المفصل : ٥٠٧/٤، شرح التصريح : ١/ ٦٦٢، همع الهوامع: ٢٢٣/٢.

[١٢١] ـ ينظر : شرح التسهيل: ٢/ ٢١٧.

[١٢٢] ـ البسيط: ١٨٧/٢.

[١٢٣] ـ المصدر نفسه: ١٨٨/٢.

[١٢٤] ـ المصدر نفسه: ١٨٨/٢.

[١٢٥] ـ ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨، التذييل والتكميل :٣٤٠/٧.

[١٢٦] ـ شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٢١٠.

[١٢٧] ـ المصدر نفسه : ٣/ ٢١٠.

[١٢٨] ـ الانصاف : ١/ ٣٢٤.

[١٢٩] ـ شرح المفصل: ٥٠٧/٤.

[١٣٠] ـ ينظر : الأنصاف : ٣٢٤/١، شرح المفصل : ٤/ ٥٠٨.

[١٣١] ـ الإنصاف : ٣٢٣/١ـ٣٢٤.

[١٣٢] ـ ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ٢٣/١، شرح المفصل : ١٨١/٢.

[١٣٣] ـ شرح المفصل : ٢/ ١٨٢.

[١٣٤] ـ المصدر نفسه : ٥٠٨/٤ـ ٥٠٩.

[١٣٥] ـ ينظر شرح جمل الزجاجي : ١٥١/٢.

[١٣٦] ـ ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١٥/٣.

[١٣٧] ـ ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٢/١، شرح التصريح :٥٨/٢، النحو الوافي: ١/ ٤٩٦، الخلاف النحوي في المقتصد:٩٤

[١٣٨] ـ ينظر : الكتاب : ٧٢/١.

[١٣٩] ـ التحفة : ٧٩٢/٢.

[١٤٠] ـ الكافية : ٤٩.

[١٤١] ـ البسيط : ٢/ ٤٨٦.

[١٤٢] ـ ينظر : الأصول في النحو :٩٩/١.

[١٤٣] ـ ينظر : الإيضاح العضدي : ٩١/١.

[١٤٤] ـ ينظر : اللمع في العربية :١٣٦/١

[١٤٥] ـ ينظر : اللباب في علل البناء: ١٩٦/١، الإيضاح في شرح المفصل : ١١١/٢، ارتشاف الضرب: ٢٠٦٥/٤، شرح التصريح: ٥٨/٢، الخلاف النحوي في المقتصد: ٩١.

[١٤٦] ـ ينظر : التحفة : ٧٩٢/٢، البسيط : ٢/ ٤٨٦.

[١٤٧] ـ التحفة : ٧٩٢/٢.

[١٤٨] ـ البسيط : ٢/ ٤٨٧.

[١٤٩] ـ المصدر نفسه : ٢/ ٤٨٧.

[١٥٠] ـ ينظر :التحفة: ٢/ ٧٩٢، البسيط : ٢/ ٤٨٧.

[١٥١] ـ ينظر : اللباب في علل البناء: ١٩٦/١، شرح المفصل: ٤٢١/٤، الايضاح في شرح المفصل : ١١١/٢، شرح الرضي على الكافية : ٢٣٣/٤، أوضح المسالك : ٢٢٦/٣.

[١٥٢] ـ التحفة : ٧٩٢/٢.

[١٥٣] ـ البسيط : ٢/ ٤٨٧.

[١٥٤] ـ سورة البقرة : من الآية : ١٧٥.

[١٥٥] ـ سورة عبس : آية: ١٧.

[١٥٦] ـ معاني القرآن: ١/ ١٦٦.

[١٥٧] ـ التحفة : ٧٩٣/٢، ينظر : الخلاف النحوي في المقتصد : ٩٦.

[١٥٨] ـ ينظر : ارتشاف الضرب : ٤/ ٢٠٦٥، شرح الأشموني : ٢٦٣/٢، شرح التصريح : ٥٩/٢.

[١٥٩] ـ البسيط : ٢/ ٤٨٨.

[١٦٠] ـ معاني القرآن: ١٠٣/١.

[١٦١] ـ المصدر نفسه : ٢٣٧/٣.

[١٦٢] ـ التحفة : ٢/ ٧٩٣.

[١٦٣] ـ البسيط : ٢/ ٤٨٨.

[١٦٤] ـ التحفة : ٧٩٢/٢.

[١٦٥] ـ المصدر نفسه : ٧٩٣/٢.

[١٦٦] ـ البسيط : ٤٨٨/٢.

[١٦٧] ـ شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٥٩.

[١٦٨] ـ شرح المفصل : ٤/ ٤٢١.

[١٦٩] ـ المصدر نفسه: ٤٢١/٤.

[١٧٠] ـ النحو الوافي : ٣٤٣/٣.

•المصادر والمراجع باللغة العربية:

•القرآن الكريم

•أولاً : الكتب المطبوعة :

•ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، و د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

•الأصُول في النَّحو، لأبي محمد بن سهل بن السراج البغدادي(ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ،لبنان ـ بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية ، الطبعةالأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، د. ط ،د.ت .
- الإيضاح العضدي، لأبي عليٍّ الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود ،كلية الآداب ،جامعة الرياض ،الطبعة الأولى ، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمر عثمان المعروف بابن الحاجب(ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- البديع في علم العربية ، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير(ت٦٠٦هـ)تحقيق: الدكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- البَسِيط في شرح الكافية، لركن الدين الحسن بن محمد بن شرفِ شاه الأستراباديِ (ت٧١٥هـ) ، تحقيق: الدكتور حازم سليمان الحلّي، المكتبة الأدبية المختصة ،قم ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ .
- بناء الجملة العربية ،للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،د. ط ، ٢٠٠٣م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت ٦١٦ هـ)، ،تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- التحفة الشافية في شرح الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله تقي الدين النيلي البغدادي(من علماء القرن السابع)، تحقيق، أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٩م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيَّان الاندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز اشبيليا، المملكة العربية السعودية ،الطبعة الأولى،١٩٩٨م، ٢٠٠٠م،٢٠٠٨م...
- التعليقة على كتاب سيبويه ،لأبي علي الفارسي ، تحقيق وتعليق : الدكتور عوض بن حمد القوزي ،مطبعة الأمانة ، مصر ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)،دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن ابن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ، مصر ـ القاهرة ،الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ) ، تحقيق: فخر الدين قباوة ،ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى،١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ،لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)،:دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنن الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ـ١٩٩٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ،القاهرة الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة الرابعة ، د.ت.
- الدر الفريد وبيت القصيد، لمحمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩ هـ – ٧١٠ هـ) تحقيق: الدكتور كامل سلمان الجبوري ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ ـ ٢٠١٥ م.
- ديوان رؤبة(مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه، وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، د.ت.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه :الدكتور فايز محمد ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ) ،دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الاندلسي(ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري(ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) قدم له ووضع هوامشه : فوَّاز الشعَّار ، إشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- شرح الرضي على الكافية ، للشيخ رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ،الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري(ت٨٨٩هـ)، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٤م .
- شرح كافية ابن الحاجب، لبدر الدين بن جَماعة(ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٠م.
- شرح كتاب سيبويه ،لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي ،وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل ، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)،تحقيق، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

- الظرف خصائصه وتوظيفه النحوي، للدكتور المتولي على المتولي الاشرم، مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة ، د. ط، ٢٠٠٣ م .
- عيون الأخبار، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت، د. ط ، ١٤١٨هـ .
- الفوائد الضيائية المشهور بـ(ملّا جامي) في شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ) ،اعتنى به: إلياس قبلان، المعلم نشريات (سيفا) ، اسطنبول، ٢٠١٥م.
- الكافية في علم النحو ، لجمال الدين ابن الحاجب(ت٦٤٦) ، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
- الكتاب: كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، مصر، القاهرة.
- الكناش في فني النحو والصرف ، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود (ت٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، د.ط ، ٢٠٠٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ،تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ١٩٩٥م .
- اللمحة في شرح الملحة ، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق: فائز فارس دار الكتب الثقافية – الكويت، د. ط، د.ت.
- مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين ، مكتبة الرشد ،الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد، للسيد العلامة محمد بن عز الدين المفتي الكبير(ت٩٧٣هـ) ، تحقيق: عبدالله حمود الشمام ، مكتبة التراث الإسلامي، الجمهورية اليمنية ، صعدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ –١٩٩٠م.
- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر، الطبعة الأولى ، د. ت.

- معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن ، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ ـ٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لجمال الدين ابن هشام ، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ،الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين بن أحمد بن موسى العيني(ت٨٥٥هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت، د. ط. د.ت.
- النحو الوافي ، د. عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة، د. ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)،تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ، مصر، د. ط ، د.ت.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، لأبي الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (ت٣٩٢هـ) ،تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه،، د. ط ، د. ت.

ثانياً :الرسائل الجامعية:

- التحفة الشافية في شرح الكافية ، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيليّ ،أطروحة دكتوراه ، دراسة وتحقيق إمام حسن الجبّوري،بإشراف : م.د. السيد سعيد شرف الدين، م.د. إبراهيم حسين إبراهيم، جامعة الأزهر، القاهرة ، ١٤٠٣– ١٩٨٣م.
- الخلاف النحوي في المقتصد ، رسالة ماجستير، لعلي محمد أحمد الشهري ،بإشراف الدكتور : سعد حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ،مكة المكرمة،١٤٢٠هـ.

Sources and references in English

The Qur'an

First: printed books:

1.Irtisaf al-Dharb from Lisan al-Arab, by Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Dr. Rajab Othman Muhammad, and Dr. Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library, Cairo, first edition, 1418 AH - 1998 AD.

2. Principles of Grammar, by Abu Muhammad bin Sahl bin Al-Sarraj Al-Baghdadi (d. 316 AH), edited by: Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Lebanon - Beirut, third edition, 1988 AD.

3.Fairness in Issues of Disagreement between the Basra and Kufan Grammarians, by Abu Al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad bin Ubaidullah al-Anbari (d. 577 AH), Al-Matbabah Al-Asriya, first edition, 1424 AH - 2003 AD.
4.The clearest paths to the millennium of Ibn Malik, by Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf bin Ahmed, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Yusuf Sheikh Muhammad al-Baqa'i, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, D. T,D.T.
5.Al-Idhah Al-Adidi, by Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed Al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Hassan Shazli Farhoud, College of Arts, University of Riyadh, first edition, 1389 AH - 1969 AD.
6.Al-Idhah in Sharh al-Mufassal, by Abu Omar Othman, known as Ibn al-Hajib (d. 646 AH), edited by: Dr. Musa Banai al-Alayli, Ministry of Endowments and Religious Affairs, Reviving Islamic Heritage, Iraq, 1402 AH - 1982 AD.
7.Al-Badi' in the Science of Arabic, by Majd Al-Din Abi Al-Saadat Al-Mubarak bin Muhammad bin Abdul Karim Al-Shaibani Al-Jazari Ibn Al-Atheer (d. 606 AH), edited by: Dr. Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Mecca Al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia, First Edition, 1420 AH.
8.The Simple in explaining Al-Kafiya, by Rukn al-Din al-Hasan bin Muhammad bin Sharaf Shah al-Astarabadi (d. 715 AH), edited by: Dr. Hazem Suleiman al-Hilli, Specialized Literary Library, Qom, first edition, 1427 AH.
9.Arabic Sentence Structure, by Dr. Muhammad Hamasa Abdel Latif, Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, Dr. I, 2003 AD.
10. Al-Taybīn from the doctrines of the Basran and Kufan grammarians, by Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Othaimeen, Dar Al-Gharb Al-Islami, first edition, 1406 AH - 1986 AD.
11.The healing masterpiece in explaining Al-Kafiya, by Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Hussein bin Ubaidullah Taqi Al-Din Al-Nili Al-Baghdadi (one of the scholars of the seventh century), edited by Abu Al-Kumait Muhammad Mustafa Al-Khatib, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition, 1440 AH - 2019 AD.
12.Footer and completion in the explanation of the Book of Tashil, by Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, and Dar Kunoz Ishbiliya, Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1998 AD, 2000 AD, 2008 AD...
13.Commentary on the Book of Sibawayh, by Abu Ali Al-Farsi, edited and commented by: Dr. Eiwad bin Hamad Al-Quzi, Al-Amana Press, Egypt - Cairo, first edition, 1410 AH - 1990 AD.
14.Introduction the rules for an explanation of Tas'heel al-Fawaid, by Muhibb al-Din Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, known as the Nazir of the Army (d. 778 AH), study and investigation: A. D. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo - Arab Republic of Egypt, first edition, 1428 AH - 2007 AD.
15.Clarifying the purposes and paths with an explanation of Alfiyyah Ibn Malik, by Abu Muhammad Badr al-Din Hassan Ibn Qasim al-Muradi (d. 749 AH), edited by:

Abdul Rahman Ali Suleiman, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Egypt - Cairo, first edition, 1428 AH - 2008 AD.
16.The proximal genie in the letters of meanings, by Al-Hasan bin Qasim Al-Muradi, edited by: Fakhr Al-Din Qabbawa and Muhammad Nadim Fadel, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition, 1413 AH - 1992 AD.
17.Al-Sabban's footnote to Al-Ashmouni's explanation of Alfiyyah Ibn Malik, by Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban Al-Shafi'i (d. 1206 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition, 1417 AH - 1997 AD.
18.The Treasury of Literature and and lip labab Lisan Al-Arab, Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi (d. 1093 AH), edited and explained by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, fourth edition, 1418 AH - 1997 AD.
19.Characteristics, by Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), Egyptian General Book Authority, Egypt, fourth edition, D. T.
20.Al-Dur Al-Farid wal-Bayt Al-Qasid, by Muhammad bin Aydmar Al-Mustasimi (639 AH - 710 AH), edited by: Dr. Kamel Salman Al-Jubouri, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition, 1436 AH - 2015 AD.
21.Diwan Ru'ba (Collected Poetry of the Arabs), which he took care of correcting and arranging, by William bin Al-Ward Al-Brusi, Dar Ibn Qutaybah for Printing, Publishing and Distribution, Kuwait, first edition, D.T.
22.The Diwan of Omar bin Abi Rabia, presented to him and the footnotes and indexes provided by: Dr. Fayez Muhammad, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, second edition, 1416 AH - 1996 AD.
23.Explanation of Al-Ashmouni on Alfiyyah Ibn Malik, by Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad bin Issa, Nour Al-Din Al-Ashmouni Al-Shafi'i (d. 900 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition 1419 AH - 1998 AD.
24.Sharh al-Tashil, by Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik al-Andalusi (d. 672 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad Badawi al-Makhtoon, Hajar Printing and Publishing, first edition, 1410 AH - 1990 AD
25.Explanation of the declaration on clarification or declaration of the content of clarification in grammar, by Sheikh Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr Al-Azhari (d. 905 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition, 1421 AH - 2000 AD.
26.Explanation of the Camel of Al-Zajjaji, by Abu Al-Hasan Ali bin Mu'min bin Muhammad Ibn Asfour Al-Ishbili (d. 669 AH). Submitted by him and its footnotes: Fawaz Al-Shaar, supervised by: Dr. Emil Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition, 1419 AH - 1998 AD.
27.Explanation of al-Radi `ala al-Kafiya, by Sheikh Radhi al-Din al-Astarabadi (d. 686 AH), edited by: Youssef Hassan Omar, National Book House, Benghazi, second edition, 1996 AD.
28.Explanation of the fragments of gold in knowing the speech of the Arabs, by Shams al-Din Muhammad bin Abdul-Moneim bin Muhammad al-Jujri (d. 889 AH), edited by Nawaf bin Jazaa al-Harithi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, first edition, 1423 AH - 2004 AD.

29.Explanation of Kafiya Ibn al-Hajib, by Badr al-Din Ibn Jama'a (d. 733 AH), edited by: Dr. Muhammad Muhammad Daoud, Dar al-Manar for Publishing and Distribution, Cairo, 2000 AD.
30.Explanation of the Book of Sibawayh, by Abu Saeed Al-Hasan bin Abdullah bin Al-Marzban Al-Sirafi (d. 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition, 2008 AD.
31.Sharh al-Mufassal, by Muwaffaq al-Din Abi al-Baqa Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish al-Mawsili (d. 643 AH), edited by Dr. Emil Badi Yaqoub, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition, 1422 AH - 2001 AD.
32.Adverb, their characteristics and grammatical employment, by Dr. Al-Mutawali Ali Al-Mutawali Al-Ashram, Gezirat Al-Ward Library in Mansoura, Dr. I, 2003 AD.
33.Eyes of the News, by Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah Al-Dinouri (d. 276 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1418 AH.
34.Al-Fawaid Ziyaiyya, known as (Mulla Jami) in Sharh Kafiya Ibn Al-Hajib, by Nour Al-Din Abdul Rahman Al-Jami (d. 898 AH), reviewed by: Elias Qabalan, teacher Nashrayat (Siva), Istanbul, 2015 AD.
35.Al-Kafiyah in grammar science, by Jamal al-Din Ibn al-Hajib, edited by: Dr. Saleh Abdel-Azim al-Shaer, Library of Arts, Cairo, first edition, 2010 AD.
36.Complete in language and literatureby Abu Abbas Muhammad bin Yazid al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, third edition 1417 AH - 1997 AD.
37.Book: The Book of Sibawayh, by Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH), edited and explained by: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Egypt, Cairo.
38.Al-Kanash in the art of grammar and, by Abu Al-Fida Imad Al-Din Ismail bin Ali bin Mahmoud (d. 732 AH), study and investigation by: Dr. Riyad bin Hassan Al-Khawam, Al-Asriyya Library for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon, , 2000 AD.
39.Al-Lubab in the reasons for construction and parsing, by Abu al-Baqa Abdullah bin al-Hussein bin Abdullah al-Akbari, edited by: Dr. Abdul-Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr, Damascus, first edition, 1416 AH - 1995 AD.
40.The glimpse in explaining the urgency, by Muhammad bin Hassan bin Siba' bin Abi Bakr al-Judhami, known as Ibn al-Sayegh (d. 720 AH), edited by: Ibrahim bin Salem al-Sa'idi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1424 AH - 2004 AD.
41.Lama' in Arabic, by Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili, edited by: Fayez Fares, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiya - Kuwait.
42.A summary of Mughni al-Labib about the books of Arabs, by Muhammad bin Saleh bin Muhammad al-Uthaymeen, Al-Rushd Library, first edition, 1427 AH.
43.Misbah Al-Raghib explanation of Kafiya Ibn Al-Hajib known as Hashiyat Al-Sayyid, by the distinguished scholar Muhammad bin Izz Al-Din Al-Mufti Al-Kabir (d. 973 AH), edited by: Abdullah Hamoud Al-Shamam, Islamic Heritage Library, Republic of Yemen, Saada, first edition, 1426 AH - 2005 AD.

44.Meanings of the Qur'an, by Abu Al-Hasan Saeed bin Masada, known as Al-Akhfash Al-Awsat (d. 215 AH), edited by Dr. Huda Mahmoud Qara'a, Al-Khanji Library, Cairo, first edition, 1411 AH - 1990 AD.
45.Meanings of the Qur'an, by Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzur al-Dailami al-Farra' (d. 207 AH), edited by: Ahmed Youssef al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, Abdel Fattah Ismail al-Shalabi, Dar al-Masria for Authoring and Translation, Egypt, first edition.
46.Meanings of Grammar, by Dr. Fadel Saleh Al-Samarrai, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Jordan, first edition, 1420 AH - 2000 AD.
47.Mughni al-Labib from the Books of Arabs, by Jamal al-Din Ibn Hisham, edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak, Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr, Damascus, sixth edition, 1985 AD.
48.The joint in the art of grammar ,by Abu al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmad, Al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by: Dr. Ali Bu Melhem, Al-Hilal Library, Beirut, first edition, 1993 AD
49.The Grammatical Objectives in Explanation of the Evidence of the Millennium Explanations, famous for Sharh al-Shuhahid al-Kubra, by Badr al-Din bin Ahmed bin Musa al-Aini (d. 855 AH), edited by: A. D. Ali Muhammad Fakher, A. D. Ahmed Muhammad Tawfiq Al-Sudani, Dr. Abdul Aziz Muhammad Fakher, Dar Al Salam Printing and Publishing, Cairo - Arab Republic of Egypt, first edition, 1431 AH - 2010 AD.
50.Al-Muqtasib, by Abu Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad, edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, World of Books – Beirut
51.Adequate grammar,Dr. Abbas Hassan (d. 1398 AH), Dar Al-Maaref, fifteenth edition.
52.Hama' al-Hawaami' in explaining the plural of mosques، by Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi, Al-Maktabah al-Tawfiqiyya, Egypt.
53.Mediation between Al-Mutanabbi and his opponents, by Abu Al-Hasan Ali bin Abdul-Uzair Al-Qadi Al-Jurjani (d. 392 AH), edited and explained by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Ali Muhammad Al-Bajawi, Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners Press.

Second: University theses:
1.The healing masterpiece in explaining Al-Kafiya, by Taqi Al-Din Ibrahim bin Al-Hussein Al-Nili, doctoral thesis, study and investigation by Imam Hassan Al-Jubouri, under the supervision of: M.D. Mr. Saeed Sharaf El-Din, M.D. Ibrahim Hussein Ibrahim, Al-Azhar University, Cairo, 1403-1983 AD.
2.The grammatical dispute in Al-Muqtasid, Master's thesis, by Ali Muhammad Ahmad Al-Shehri, supervised by Dr. Saad Hamdan Al-Ghamdi, Umm Al-Qura University, College of the Arabic Language, Mecca, 1420 AH.